

جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير و علوم تجارية

شعبة علوم اقتصاد

تخصص مالية وبنوك

الموضوع:

تقييم سياسة البنك المركزي في الجزائر خلال الفترة

2015- 2000

إشراف الأستاذ :

د. بلوافي محمد

إعداد الطالبة :

_ حروش صباح

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
01	د. بريشي عبد الكريم	أستاذ محاضر	رئيسا
02	د. بلوافي محمد	أستاذ محاضر	مشرفا
03	أ. خيرجة حمزة	أستاذ مساعد	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2017/2016 م

الموضوع:

تقييم سياسة البنك المركزي في الجزائر خلال الفترة

2015- 2000

شكر وعرافان

قال تعالى " ولئن شكرتم لأزيدنكم " صدق الله العظيم
أشكر الله تعالى دائماً وأبداً على ما أولاني به من نعم وما أسبغه علي من شيم،
فهو الموفق سبحانه لي في كل أمر وما هذا البحث إلا قليل من كثير مما أفاض
الله به علي.

ولا أنسى بعد فضل الله فضل الجامعة الإفريقية تلك المنارة الشاخنة والتي
خرجت القادة والعلماء فلها مني كل الشكر والتقدير.

ومن منطلق حديث الرسول صل الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر
الله " فشكري الجزيل وتقديري العميق لكل أساتذة الجامعة وعلى
رأسهم كل من درسي خلال مسيرتي فيها.

وأخص بالذكر أستاذي الفاضل "الدكتور بلوافي محمد" الذي تقضل بالإشراف على
هذا البحث

وتحمل معي مشقته وعناؤه فله مني كل الشكر والتقدير وجزاه الله عني كل خير
كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور "صديقي أحمد" والأستاذ الدكتور "بن عبد
الفتاح دحمان"

اللذان لم يبخلوا عليا بمعلوماتهم وخبرتهم وإرشاداتهم، جزاهم الله عني كل خير.
كما لا أنسى مؤسسة الإعلام الآلي وعلى رأسها الأستاذ "مبروك"
والشكر الموصول إلى كل طلبة الجامعة الإفريقية خاصة طلبة شعبة العلوم
الاقتصادية

والى كل طلبة سنة ثانية ماستر تخصص مالية وبنوك دفعة 2017 .

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، أهدي ثمرة جهدي إلى :
إلى التي حضنتني أحشائها قبل يدها.... في نظر العالم هي أمي ، وفي نظري هي العالم
إليها أمسك قلبي وأنظم أروع الشعر... وأحكي أدفا الكلم فتخلق أنبل الصور
إليها أبذل مالي وأنفق كل أموالي وأعطي كل محتاج رجاء بلوغ أمالي
إلى من هي في الحياة حياة إليك ينحني الحرف حبا وامتنان ...إليك أمي
أطال الله في عمرها

إلى النهر الفياض الذي يعطي بلا حساب ، إلى صاحب القلب الكبير والوجه النضير
إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي ، إلى الذي أخذ بيدي وأوصلني شاطئ الأمان
إلى سندي الذي أقف على قدمي مرتكزة عليه ، إلى ملجأئي وملاذي بعد الله
إلى الحبيب الغالي والأب المثالي
أطال الله في عمره

إلى رمز العطاء والكرامة إلى أعمدة البيت ومصابحه إخوتي (زين الدين ، عبد المالك ، حمزة)
حفظهم الله ورعاهم
إلى من تربيت وترعرعت بينهم في كتف المحبة والحنان إلى من قاسمتهم ظلمات الرحم وقاسموني
احضان المحبة أخواتي (فايزة ، نوال ، زهية)
حفظهم الله ورعاهم

إلى عطر السلسبيل والوجه الجميل زوجة أخي " فاطمة "
إلى شموع البيت " بشرى ، مصطفى ، فاطمة ، عبد الباسط ، سمية ، خولة ، عبد الحكيم ، زينب "
إلى من علموني أن الصداقة حلم وكيان يسكن الوجدان الصداقة لا توزن بميزان ولا تقدر
بأثمان

صديقتاتي العزيزات حفظكم الله ورعاكم
إلى الذين زرعوا العلم في قلبي وحثوني على انتحال العلم من منبعه ومجراه ، والذين كانوا
ولازالوا السراج الذي يهدينا وينير دربنا ، أساتذتي الكرام في جميع مشواري الدراسي من
الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي .
إلى كل من يعرفني ويحمل لي بذرة حب ولو بكلمة ساهمت في رفع معنوياتي .
إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي .



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر
	إهداء
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ_د	مقدمة
23_6	الفصل الأول: البنك المركزي واستقلالية السلطة النقدية
6	تمهيد
13_7	المبحث الأول: البنك المركزي
9_7	المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنك المركزي
12_9	المطلب الثاني : وظائف البنك المركزي
13_12	المطلب الثالث : خصائص البنك المركزي
22_14	المبحث الثاني: استقلالية البنوك المركزية
16_14	المطلب الأول : مفهوم استقلالية البنوك المركزية
18_16	المطلب الثاني : مؤشرات استقلالية البنوك المركزية
22_19	المطلب الثالث : نماذج البنوك المركزية الأكثر استقلالية
23	خلاصة الفصل
42_25	الفصل الثاني : السياسة النقدية
25	تمهيد
36_26	المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية
29_26	المطلب الأول : مفهوم وأهداف السياسة النقدية
33_29	المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية
36_33	المطلب الثالث : قنوات إبلاغ السياسة النقدية
41_37	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
38_37	المطلب الأول : السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي
40_38	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي
41_40	المطلب الثالث : السياسة النقدية في الفكر النقودي

42	خلاصة الفصل
76-44	الفصل الثالث : تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000_2015
44	تمهيد
52-45	المبحث الاول :البنك المركزي الجزائري
46-46	المطلب الأول : نشأة البنك المركزي الجزائري
49-46	المطلب الثاني : إدارة بنك الجزائر ومراقبته
52-49	المطلب الثالث : صلاحيات بنك الجزائر وعملياته
62-53	المبحث الثاني :مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال (1962_2015)
55-53	المطلب الأول :السياسة النقدية في ظل الاقتصاد المخطط (1962_1989)
58-55	المطلب الثاني :السياسة النقدية خلال الفترة (1990_2000)
62-58	المطلب الثالث :السياسة النقدية خلال الفترة (2001_2015)
75-63	المبحث الثالث :تحليل اثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية
67-63	المطلب الأول :اثر السياسة النقدية على استقرار الأسعار (التضخم)
70-67	المطلب الثاني :اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي
73-71	المطلب الثالث :اثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي
75-73	المطلب الرابع : اثر السياسة النقدية على التشغيل والعمالة
76	خلاصة الفصل
80-78	خاتمة
86-82	قائمة المراجع
-	الملاحق

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	المربع السحري لكالدور	1
40	منحنى تفضيل السيولة	2
40	منحنى الكفاية الحدية لرأس المال	3
40	منحنى الاستثمار والادخار	4
62	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 2000_2015 .	5
67	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال 2000_2015	6
69	تطور التضخم تزامنا مع توسع الكتلة النقدية M2 للفترة 2000_2015	7
71	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2000_2015	8
72	تطور الكتلة النقدية تزامنا مع تطور معدلات النمو للفترة 2000_2015	9
74	تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2000_2015	10
75	تطور معدلات البطالة للفترة 2000_2015	1!

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان الجدول	رقم الجدول
55	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 1964 _ 1989	1
58	تطور الكتلة النقدية ومعدلات التضخم خلال الفترة 1990 _ 1993	2
60	تطور الكتلة النقدية ومعدلات التضخم خلال الفترة 1994 _ 2000	3
60	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2001 _ 2015	4
66	تطور معدلات التضخم خلال 2000 _ 2015	5
70	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 _ 2015	6
71	معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 2000 _ 2015	7
73	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال 2000 _ 2015	8
75	تطور معدلات البطالة خلال 2000 _ 2015	9

قائمة الملاحق

الملاحق	رقم الملاحق
مؤشرات إحصائية اقتصادية لسنة 2000	1
مؤشرات إحصائية اقتصادية لسنة 2001	2
مؤشرات إحصائية اقتصادية لسنة 2005	3
مؤشرات إحصائية اقتصادية لسنة 2011	4
مؤشرات إحصائية اقتصادية لسنة 2014	5

مكتبة

عالمية

مقدمة

لقد عرف العالم عدة أزمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات متتالية لم يشهد لها نظير من قبل تمثلت في كل من البطالة والتضخم، وتزامنها معا وفق ما يعرف بالكساد التضخمي، وغيرهم من المشكلات، الشيء الذي أدى إلى ضرورة بروز أفكار اقتصادية متباينة تجسدها عدة مدارس مختلفة من اجل تشخيص ومعالجة تلك الأزمات، وقد تجسدت تلك الأفكار في تكوين مجموعة من السياسات الاقتصادية الهامة كالسياسة المالية، النقدية، الائتمانية، وحتى سياسة سعر الصرف.

وتحتل السياسة النقدية مكانة هامة من بين تلك السياسات نظرا لأهميتها في تحقيق أهداف متعددة تنشدها اقتصاديات الدول، إذ تعتبر هذه الأخيرة احد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من اجل مجابهة الاختلالات والأزمات الاقتصادية المختلفة المصاحبة والمواكبة للتطورات الاقتصادية .

تنتهج السياسة النقدية عدة إجراءات وميكانيزمات من اجل تحقيق الأهداف المسطرة وكل ذلك يتم تحت وصاية ومسؤولية البنك المركزي، من اجل ذلك يجب أن يتمتع هذا الأخير بقدر معين من المرونة والحرية بعيدا عن الجهات الحكومية لضمان سلامة وفعالية السياسة النقدية .

وفيما يخص الجزائر فقد اتضحت معالم السياسة النقدية مع ظهور قانون (10/90) المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بالأمر (11/03) والذي كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في السياسة النقدية وتحديد أهدافها وتقييمها ومنح استقلالية البنك المركزي في إدارتها .

الإشكالية الرئيسية

بناء على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي :

ما مدى فعالية السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري؟.

وللإمام بجوانب الموضوع ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

_ ما مفهوم البنك المركزي ؟

_ ما لمقصود بالاستقلالية ؟

_ ما مفهوم السياسة النقدية ؟

_ فيما تتمثل أهداف السياسة النقدية ؟

_ ما هو المنعرج الذي أوضح معالم السياسة النقدية في الجزائر ؟

_ ما هو الهدف الذي تسعى السياسة النقدية في الجزائر إلى بلوغه ؟

فرضيات الدراسة :

_ يعتبر البنك المركزي المسئول الوحيد عن الإصدار النقدي .

_ تعبر الاستقلالية على الانفصال التام بين السلطة المتمثلة في البنك المركزي والسلطة الاقتصادية

المتمثلة في الحكومة .



_ السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية .
 _ تتمثل أهداف السياسة النقدية في الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية .
 _ يعتبر القانون 90_10 المتعلق بالنقد والقرض هو المنعرج الأساسي الذي جاء لتوضيح معالم السياسة النقدية في الجزائر وتحديد أهدافها النهائية .
 _ يعتبر هدف استقرار المستوى العام للأسعار هو الشغل الشاغل والهدف النهائي الذي تسعى السياسة النقدية في الجزائر إلى بلوغه .

أهمية البحث :

تتجلى أهمية الدراسة في كون أن السياسة النقدية من بين أهم الأدوات المتاحة للسلطات الوصية لتحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية العامة كت تحقيق التوظيف الكامل، وتحقيق النمو الاقتصادي، والحد من التضخم ومعالجة الكساد والبطالة .

أهداف البحث :

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة تقييم السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر وذلك من خلال معرفة مدى بلوغها أو تحقيقها للأهداف النهائية المسطرة، زد على ذلك إبراز أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تنفيذه للسياسة النقدية .

أسباب اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيارنا للموضوع إلى أسباب عديدة نذكر منها على سبيل المثال :
 الميول الشخصي لموضوع السياسات بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة .
 إبراز الأهمية التي تكتسبها السياسة النقدية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

منهج الدراسة :

اعتمدنا عدة مناهج من أجل إعداد البحث وقد تمثلت تلك المناهج في :
 المنهج التاريخي : وذلك من خلال سرد مراحل نشأة البنوك المركزية ومراحل تطور السياسة النقدية بالإضافة إلى نشأة بنك الجزائر وتوضيح مسار السياسة النقدية في الجزائر .
 المنهج الاستقرائي : وذلك عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والمجلات ومختلف التقارير التي تم اعتمادها في دراسة موضوع السياسة النقدية .

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك عن طريق تحليل البيانات التي المتعلقة بمشكلة البحث والمتمثلة في تطور نمو الكتلة النقدية ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات النقدية .

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والمتمثلة في الجزائر والحدود الزمانية والمتمثلة في فترة الدراسة والممتدة من (2000 _ 2015) مع الحديث على الفترات السابقة من أجل التوضيح وبذلك يمكن القول أن الحدود الزمانية للدراسة كانت من (1962 _ 2015) فيما يخص تطور السياسة النقدية، أما فيما يخص تقييم فعاليتها والتي هي إشكالية الدراسة فقد تمت دراستها في الفترة (2000 _ 2015) .

الدراسات السابقة :

دراسة الباحث (بن عبد الفتاح دحمان)، مقدمة كرسالة دكتوراه، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، هدفت إلى محاولة حل الإشكال المتمثل في مدى قدرة السياسة النقدية المنتهجة بالاقتصاد الجزائري على تحقيق أداء فعال لإدارة الطلب الكلي، وتوصلت إلى أن أداء السياسة النقدية وفعاليتها على إدارة الطلب الكلي متعلق بأسعار المحروقات .

دراسة الباحث (بلوافي محمد)، مقدمة كرسالة دكتوراه، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1970_2011، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية " النمو الاقتصادي " . وتوصلت إلى أن السياسة النقدية عرفت اتجاه جديد اقتصر على هدف استقرار المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بسياسة استهداف التضخم .

دراسة الباحث (بطاهر علي)، مقدمة كرسالة دكتوراه، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم اثر الإصلاحات على دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة للإنجاح المالي .

دراسة الباحث (درواسي مسعود)، مقدمة كرسالة دكتوراه، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، هدفت هذه الدراسة إلى كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وقد توصلت إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهريّة تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة .

هيكلّة الدراسة :

تتضمن الدراسة مقدمة عامة يتبعها ثلاث فصول ثم نتائج الدراسة والتوصيات

خصص الفصل الأول والثاني للجزء النظري من الدراسة وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول : البنك المركزي واستقلالية السلطة النقدية وقد خصص لدراسة الخلفية النظرية للبنوك

المركزية والاستقلالية من خلال مبحثين :

المبحث الأول : البنك المركزي

المبحث الثاني : استقلالية السلطة المركزية

وقد خصص لكل مبحث ثلاثة مطالب

الفصل الثاني : السياسة النقدية

يهتم الجانب النظري بموضوع السياسة النقدية وتطورها في الفكر الاقتصادي باعتبارها المحور الرئيسي

لدراسة وذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني : السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

وتسير وفق منهج الفصل الأول لكل مبحث ثلاث مطالب
أما في الجزء التطبيقي فقد عالج موضوع السياسة النقدية منذ الاستقلال إلى غاية الأونة الأخيرة بالتحديد
إلى غاية 2015 وذلك من خلال ثلاث مباحث :
المبحث الأول : بنك الجزائر، باعتباره المسئول عن تنفيذ السياسة النقدية في الجزائر
المبحث الثاني : مسار السياسة النقدية في الجزائر 1962_2015
المبحث الثالث : اثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال 2000_2015
وقد تم تخصيص أربع مطالب لهذا المبحث تماشياً مع عدد المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في النمو
واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي والتشغيل .
أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة مقرونة باختبار صحة الفرضيات مع بعض النتائج والتوصيات .

الفصل الأول :

البنك المركزي واستقالته

السلطة النقدية

تمهيد:

البنك المركزي هو الأداة التي تستخدمها الحكومة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني وقد أعطى التطور الاقتصادي اهتماما كبيرا للبنوك المركزية وسعى نحو منحها استقلالية نظرا للدور الذي تلعبه في تنفيذ برامجها وسياساتها المختلفة والتي من أهمها السياسة النقدية لغرض خدمة الاقتصاد و تنظيم الجانب النقدي والمالي في الاقتصاد والذي بدوره يتطلب فعالية وكفاءة هذه السياسة والمتعلقة بمدى استقلالية البنك المركزي، فالهدف الرئيسي إذن لفكرة الاستقلالية نابع من إعطاء فعالية أكبر للسياسة النقدية لتحقيق أهدافها .

ومن اجل توضيح ذلك نتطرق بالتفصيل في هذا الفصل إلى :

_ الخلفية النظرية للبنك المركزي (النشأة والتعريف، الخصائص، الوظائف).

_ مفهوم الاستقلالية والمؤشرات الدالة على ذلك .

المبحث الأول : البنك المركزي

المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنك المركزي

تقف على قمة الجهاز المصرفي في الدول النامية والمتقدمة المصارف المركزية والتي تعتبر المظلة التي تضم المصارف التجارية ومصارف الاستثمار والمصارف المتخصصة بالإضافة إلى شركات الوساطة المالية العاملة في السوق المالي، ورغم تشابه وظائف المصارف المركزية في معظم دول العالم إلا أن كفاءة الجهاز المصرفي تتوقف على كفاءة وعمل المصارف المركزية بالدرجة الأولى والتي تتأثر قدرتها بمجموعة من العوامل التي تحكمها كدرجة تطور الدولة والسوق المالي والتشريعات المالية والمصرفية المعمول بها ومدى الحرية والاستقلال الذي تتمتع به .¹

أولا : نشأة البنوك المركزية

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر، ففي بادئ الأمر كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود، وقبول الودائع وتقديم القروض، وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة لم تكن هناك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك . ولكن إفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلبا على الاقتصاد، الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بعرض النقد، وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى احد البنوك القائمة مثل (البنك الأهلي المصرفي في مصر) .

ومع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود الدولية وتعقد المعاملات المصرفية ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك تتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك و تنظيم العمل المصرفي بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقد فكانت نشأة البنوك المركزية.²

فقد بدأت في أول أمرها مصارف تجارية ثم بدأت بالتطور في وظائفها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث. وان بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشوء بنك "الريكسبنك" في السويد وهو أقدم البنوك المركزية في العالم وقد انشأ في عام 1650 كبنك تجاري ثم أعيد تنظيمه ليصبح بنكا حكوميا في سنة 1668 .

وفي عام 1694 كانت البداية لمصرف انجلترا المركزي والذي يعتبره الكتاب وبعض الباحثين أنه البداية لنشوء البنوك المركزية لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية والتي لازال الكثير من وظائفها سارية لوقتنا الحاضر، ومن الجدير بالذكر أن العديد من البنوك المركزية في العالم اتخذت

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط 2، دائر وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 140.

² د. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، 2010، ص 50 .

بنك انجلترا كنموذج اعتمدت عليه في نشوء مصارفها المركزية .¹ ففي عام 1800 تأسس بنك فرنسا، وفي سنة 1814 تأسس بنك هولندا وبنك النمسا الوطني في عام 1817، وبنك النرويج في عام 1817 أيضا وفي عام 1818 تأسس بنك الدينمارك، وبنك بلجيكا الوطني في عام 1850، وبنك اسبانيا في عام 1856، وبنك روسيا في 1860 وفي أمريكا في عام 1913 والذي يتكون من 12 بنك فيدرالي. وفي الوطن العربي فقد تأسس أول بنك مركزي في مصر تحت اسم " البنك الأهلي المصري " في عام 1898 بصورة شركة مساهمة مصرية وقد منح حق إصدار البنكنوت والقيام بالأعمال المصرفية، وفي الأردن فقد انشأ البنك المركزي الأردني في شهر تشرين الأول من عام 1964 بهدف تنظيم شؤون السياسة النقدية وإصدار النقد وضمان سلامة تداوله وتقديم النصيحة والمشورة للحكومة والتنسيق مع السياسة النقدية.²

ثانيا : مفهوم البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي النابض الذي يمدّه بالدعم وينظم حركته ويبعث فيه الحياة، فجميع المنشآت الأخرى تدور في النطاق الذي يرسمه لها وفي حدود السياسات التي يقررها.³ كما يعد أحد المؤسسات الأساسية في الدولة والتي تسعى لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع وتمثل السياسة النقدية واحدة من أهم جوانب السياسة الاقتصادية وأحد أهم مجالات عمل البنك المركزي والتي تساهم بفاعلية في تحقيق هذه الأهداف، والبنك المركزي في حقيقة الأمر ماهو إلا بنك يتعامل في الائتمان شأنه في ذلك شأن البنوك الأخرى ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته ومن حيث أهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها، وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين فيه.⁴

وقد اختلفت تسمية و تعاريف المصارف المركزية تبعا لاختلاف المفهوم حول أهمية و وظائف تلك المصارف، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أطلق عليه " نظام الاحتياط الفيدرالي " وفي الهند أطلق عليه تسمية " البنك الاحتياطي " في حين فرنسا أطلقت عليه تسمية " بنك فرنسا " وفي بعض الدول جاءت تسمية مؤسسة النقد وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي .

وقد قدم بعض الاقتصاديين تعاريف مختلفة للمصارف المركزية ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك ومن أهم التعريفات الشائعة للمصارف المركزية نجد :

¹ د. زكريا الدوري، د. يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 13 .

² د. سعيد سامي الحلاق، د. محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 139_ 140 .

³ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 11 .

⁴ منصور زين، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، واقع وتحديات، جامعة الشلف، ص 423 .

عرفت (فيرا سميث) البنوك المركزية بأنها " هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد" .

عرفه شاو (w,show) على انه "البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه" .

عرفه داي (Day) بأنه "البنك الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي"

أما سايرز (Sayers) فقد عرفه على انه " عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه ادارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية مما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة" .

كما جاء تعريف سامويلسون ليعرف البنك المركزي على أنه " بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع التحكم في عرض التحكم" . ونرى جونسلي انه قد عرفه البنك المركزي على انه " البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية له" .

في حين عرفه دي كوك على انه " البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة واحتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وقيامه بخدمة البنوك التجارية والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية" .

يتضح من خلال التعاريف أعلاه أن التعريف الذي قدمه " دي كوك " هو جامع وشامل لوظائف البنوك المركزية بخلاف التعاريف الأخرى التي ركزت على وظيفة واحدة او وظيفتين من وظائف البنك المركزي .¹

وبناء على ذلك فإن البنك المركزي هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد ويقع على عاتقها مسئولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي² .

المطلب الثاني : وظائف البنك المركزي

إن البنك المركزي يؤدي وظائف ومهام عديدة ومتنوعة ومن الصعب الإحاطة بها جميعا ولذلك سيتم التركيز على بعض أهم هذه الوظائف والمتمثلة في :

أولاً: بنك الإصدار

يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر. لقد كان إصدار الأوراق النقدية في كل مكان

¹ زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره ص ص 24_25.

² كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 252 .

مرتبطا في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية وفي واقع الحال كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن 20 تدعى بنوك إصدار.¹

والمقصود بوظيفة الإصدار هو أن البنك المركزي هو الذي يقوم بمهمة إصدار النقود التي تستخدم كعملة في التداول وفي الاحتياطات وفي الاستخدامات المختلفة والتي هي في الغالب في الوقت الحاضر الأوراق النقدية كنقود رئيسية ومسكوكات نقدية كنقود مساعدة تستخدم في أداء التعاملات الصغيرة جدا وتعتبر هذه الوظيفة أول أهم الوظائف التي يتخصص بها البنك المركزي ويتميز بها في القيام بها مقارنة بالبنوك الأخرى. وهي التي تشكل أساس عمل النظام النقدي والمصرفي، وقد زادت مكانة البنك المركزي و دوره في الاقتصاد عندما أصبحت النقود التي يقوم بإصدارها إلزامية أي يتم فرض التعامل بها بموجب القانون واستخدامها كاحتياطات مقابل ودائع.²

وتقوم عملية الإصدار هاته على تحويل البنك المركزي لأصوله وحقوقه لدى الغير إلى أوراق نقدية وهذه الأوراق تمثل التزاما على البنك نحو الأفراد والمؤسسات والهيئات التي تمتلك عملية الإصدار النقدي التي يجب أن تتم بشكل يحافظ على توازن الاقتصاد من خلال الموازنة بين الإنتاج الحقيقي وتداوله بواسطة النقود المصدرة.³

ثانيا: بنك الحكومة

ويعنى بذلك أن البنك المركزي في خدمة الحكومة فهو في كل الدول مستودع أموالها التي تحصل من الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تسحب الشيكات والحوالات التي تستخدمها في وفاء ديونها، وهو الذي يؤدي عنها فوائد قروضها المختلفة وبعبارة أخرى فإنه يقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاج إليها الإدارة الحكومية . وكنك للحكومة فإن البنك المركزي يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري لعملائه فكما ذكرنا أن الحكومة تودع أمواله الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي ومن ثم يدفع قيمة الشيكات التي تسحبها الحكومة على هذه الودائع ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التي تسحب لصالحها ويحول مبلغ حسابها من حساب إلى آخر ومن مكان إلى آخر.⁴

كما انه يقوم بإقراض الحكومة قروضا قصيرة الأجل عندما تحتاج لذلك وذلك وفق شروط ينظمها القانون بما يكفل عدم إساءة استخدام الحكومة لهذه الإمكانية في الاقتراض ويتم الاقتراض بواسطة ما يطلق عليه ادونات الخزينة قصيرة الأجل بالإضافة إلى قيامه بحفظ احتياطي الحكومة من الرصيد الذهبي فشلا عن الاحتياط النقدي من العملات الأجنبية وذلك بمد الحكومة بما يلزمها من نقد أجنبي لمواجهة

¹ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2000، ص 247 .

² فليح حسن، النقود والبنوك، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، 298 .

³ حسين محمد سمحان، وآخرون، النقود والمصارف، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص 168 .

⁴ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال (النظريات والمؤسسات النقدية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، عمان، ص 170 .

مدفوعاتها الخارجية سواء لشراء ما تحتاجه من سلع رأسمالية أو لخدمة ديونها الخارجية، أو غيرها من المدفوعات الخارجية الأخرى بالعملة الأجنبية أو بالذهب .

أيضا يقوم البنك المركزي بتقديم المشورة إلى الحكومة في الشؤون النقدية والائتمانية، نظرا لعلاقته مع المصارف التجارية من ناحية، وإلى خبرته الطويلة في الأمور النقدية والائتمانية من ناحية ثانية، وتبقى الحكومة في نهاية الأمر هي المسؤولة عن اتخاذ كافة القرارات الهامة في مجال السياسة النقدية والائتمانية والاقتصادية بشكل عام.¹

ثالثا: بنك البنوك

وهي وظيفة تنظيم عمل البنوك والرقابة عليها وترتبط بطبيعة البنك المركزي باعتبار انه يمثل مركز النظام المصرفي ومن ثم فإنه بنك البنوك حيث يقدم العديد من المهام التي يتضمنها أدأؤه لهذه الوظيفة والتي منها :

الاحتفاظ باحتياجات البنوك التجارية واستخدامها كأداة لتسوية الالتزامات المتبادلة فيما بينها من خلال حساباتها لديه والتي تنشأ عن معاملات بعضها مع البعض الآخر وإجراء المقاصة في إطار ذلك بين حسابات هذه البنوك من أجل تسوية الالتزامات التي تنشأ فيما بينها حيث يخصم هذه الالتزامات من حساب البنك الذي يترتب عليه الالتزام وتسجيله في حساب البنك الذي يترتب لصالحه الالتزام هذا، وبذلك يتم تسوية الالتزامات هذه.²

بالإضافة إلى قيامه بالرقابة على أعمال البنوك التجارية والتأكد من التزاماتها بقانون البنوك والتعليمات التي يصدرها لها بين وقت وآخر للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وزيادة الثقة به كما انه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات التي سبق وان خصمتها البنوك لعملائها أو خصم اذونات الخزينة التي يحتفظ لدى المصرف المركزي كما يحصل المصرف التجاري على النقود عن طريق الاقتراض مباشرة من المصرف المركزي لفترة قصيرة مقابل أن يقدم المصرف التجاري ضمانات عادة ما تكون اذونات الخزينة وسندات الحكومة.³

رابعا: البنك المركزي رقيبا على الائتمان

تعتبر الرقابة على الائتمان من أهم الوظائف التي يؤديها البنك المركزي فهذا البنك هو المسؤول عن رسم السياسة النقدية وتنفيذها، تلك السياسة التي تعمل على التأثير على حجم وسائل الدفع الإجمالية وجعلها تتفق مع احتياجات النشاط الاقتصادي بإنقاص السيولة الزائدة أو يحقق الاقتصاد بتيار نقدي إضافي، وذلك عن طريق سياسة ائتمانية مناسبة.⁴ ويعود السبب الرئيسي لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة إلى إن المصارف التجارية قادرة على خلق الائتمان وهي بهذا تؤثر على عرض النقود وبالتالي

¹ حسين محمد سمحان، وآخرون، نفس المرجع، ص 170 .

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 304 .

³ حسين محمد سمحان، وآخرون، نفس المرجع، ص 171 .

⁴ محمد زكي المسيني، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، 1982، القاهرة، ص 337 .

على سير النشاط الاقتصادي ولا يمكن السماح للمصارف التجارية اختيار التوسع في السياسات الائتمانية كما تشاء لأن التوسع في الائتمان قد لا يكون ملائماً مع الظروف الاقتصادية السائدة ولهذا يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان والعكس صحيح.¹

المطلب الثالث : خصائص البنك المركزي

البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكوت، وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال هذا التعريف تتضح بعض الخصائص العامة للبنك المركزي والتي هي نفسها في الدول المتقدمة على خلاف الدول النامية والتي يتلخص مضمونها فيما يلي :

أولاً : الخصائص العامة

(1) هو بنك أو مؤسسة نقدية قادرة على إصدار وتدمير النقود القانونية، أي ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات وهو كذلك المهيم على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي .

(2) هو ليس بنكا أو مؤسسة عادية، إذ يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، فالبنك المركزي بما له من قدرة على إصدار وتدمير النقود من ناحية، والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في إصدار نقود الودائع من ناحية أخرى، فهو يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية .

(3) يترتب على احتكاره إصدار النقود القانونية تميزه بمبدأ الوحدة، فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلالها بعضها عن البعض الآخر، ففي كل اقتصاد قومي لا توجد إلا وحدة مركزية معينة تصدر النقود وتشرف على الائتمان. والجدير بالذكر أن مبدأ وحدة البنك المركزي لا يتعارض مع تعدد الفروع الإقليمية للبنك المركزي التي قد توجد موزعة في قطاعات جغرافية في بلد ما، فلذلك ليس سوى تسهيلات لمهمة البنك المركزي في تأدية وظائفه ومحاولة لاقترابه من مراكز النقد والمال المنتشرة في أقاليم الدولة، والتي ترتبط بعلاقات رقابية ومعاملات مع البنك المركزي.²

(4) هو غالبا مؤسسة عامة سواء بقوة القانون أم بقوة الواقع وهي ضرورة تملئها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها، سواء كان ذلك من حيث إصدارهن النقود القانونية أم من حيث تأثيره في إصدار الودائع وما يترتب على ذلك من نتائج متعلقة بالسياسة النقدية خاصة والسياسة الاقتصادية عامة، ولهذا السبب فقد عملت الدولة ودائما على ان يربط البنك المركزي بها رابطة من التعاون الوثيق تتيح لها ضمان تنفيذها للسياسة النقدية الكفيلة بتحقيق المصلحة العامة وذلك مع بقاء البنك مؤسسة مصرفية خاصة

¹ انس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 96 .

² زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص 138_139

مملوكة لمجموعة من الأفراد هم المساهمون فيه ومع ذلك فقد عمدت دول كثيرة بعد الحرب العالمية الثانية إما إلى تأميم البنوك المركزية فيها و إما إلى تحويلها إلى بنوك مختلفة في ملكيتها الدولة إلى جانب الأفراد .

(5) البنك المركزي لا يمارس عمليات البنوك العادية، ذلك أن مثل هذه العمليات قد تتعارض مع وضعه بالنسبة إلى البنوك التجارية وما يترتب على هذا الوضع من علاقات خاصة يرتبط بها وكذلك ممارسته لمهمة رقابة الائتمان وهنا نجد أنفسنا أمام اتجاهين، الاتجاه الأول ويتبعه بنك إنجلترا وفيه تقتصر وظائف البنك المركزي على إصدار النقود والإشراف العام على البنوك التجارية والائتمان، والاتجاه الثاني ويتبعه بنك فرنسا حيث يقوم بجانب العمليات الخاصة بالبنك المركزي بالوظائف العادية للبنوك التجارية وأيا كان الاتجاه المتبع فلا شك في وجود ارتباط كبير بين الوظائف الأصلية والذاتية للبنك المركزي والوظائف التجارية والخاصة بالبنوك ولاشك أيضا في حقيقة ممارسة البنك المركزي لبعض هذه الوظائف الأخيرة ولو بطريقة غير مباشرة كنتيجة طبيعية لرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.¹

ثانيا : خصائص البنوك المركزية في الدول النامية²

(1) ضعف الوعي المصرفي الناتج عن تدني مستوى إدراك الأفراد بدور وأهمية المصارف، والذي يؤثر سلبا في التعامل مع المصارف، مما يسبب انخفاض قيمة الودائع قياسا بالكتلة النقدية ، وبالتالي تؤدي إلى الحد من قدرة وفاعلية الجهاز المصرفي على خلق الودائع والتوسع في الائتمان .

(2) محدودية مساحة السوق النقدية والسبب في المحدودية يعود إلى ندرة المقترضين وضعف المؤسسات المالية والنقدية التي تتعامل بالوساطة، مما أدى إلى ضعف تعامل المصارف مع تلك الأسواق بشكل عام .

(3) تواجد لفروع المصارف الأجنبية بشكل كبير في الدول النامية مما يجعلها تعتمد على مراكزها الرئيسية في دولها عندما تحاول البنوك المركزية فرض السياسة النقدية في البلاد عن طريق الرقابة على الائتمان أو التغيير في نسبة الاحتياطي، أو الزيادة في معدلات نسبة السيولة، مما يؤدي إلى تحجيم دور البنوك المركزية بالضغط على تلك المصارف الأجنبية .

(4) الإزدواجية في القطاع المصرفي الناتجة بسبب طبيعة اقتصاديات الدول النامية، إذ تتركز فروع الجهاز المصرفي في مناطق محدودة ولا تنتشر في شتى أنحاء البلاد، وهذا التركيز في مناطق محدودة وخصوصا تلك التي تنتشر فيها المنشآت الصناعية والتجارية، جعلها تشهد اسواق نقدية متقدمة قياسيا في المناطق التي لا تتواجد فيها فروع للمصارف.³

¹ اسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص ص 127_ 128 .

² زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28_ 29 .

³ "الازدواجية" تعني وجود مناطق ذات أجهزة مصرفية متقدمة ومناطق تكون فيها الاجهزة غير متقدمة أو غير موجودة .

المبحث الثاني : استقلالية البنوك المركزية

المطلب الأول : مفهوم استقلالية البنوك المركزية

شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ نشأة الأولى وحتى الوقت الحالي العديد من التطورات وذلك بسبب تطور وظائف البنوك المركزية وتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة . ففي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وبعدها بقليل كانت الفكرة القائمة والتي تحكم العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات تعتمد أساسا على الرغبة في تقوية ودعم استقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في أعمالها، وذلك راجع إلى أن العلاقة بين البنوك المركزية وحكوماتها تأثرت إلى حد كبير بالنظام الاقتصادي المتبع.

وفي الفترة منذ نشأة البنوك المركزية وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان النظام الاقتصادي المتبع يعتمد على مبدأ الحرية الاقتصادية والقائم على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصار وظيفتها على المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي للأفراد وتحقيق العدالة وتركهم يعملون كما يشاءون بدون أي توجيه إلى أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية، هذا بالإضافة الى عدم تدخل الدولة في وضع قيود على التجارة الخارجية .

وعند تطبيق هذا المبدأ على البنوك المركزية، فإن فلسفته تقتضي أن نقول أنه إذا كانت هناك ضرورة لوجود بنوك مركزية فإنها يجب أن تكون مستقلة سياسية، أي لا تتدخل الحكومات في أعمالها أو وضع قيود عليها.

وبناء على ذلك يمكن القول أن البنوك المركزية في تلك الفترة كانت تتمتع بالاستقلالية التامة وفي نفس الوقت كانت الوظائف محدودة متمثلة بصفة رئيسية في كونها المصدر الوحيد للنقود¹.

وعليه فإن قضية استقلالية البنوك المركزية هي ليست وليدة اللحظة وإنما تعود جذورها الأولى إلى بدايات القرن التاسع عشر عندما ذكر الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو عام 1824 أنه لا يمكن الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية لأنه يؤدي إلى الإفراط في استخدامها، واقترح أن يتم وضع احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب، فقد ظهرت الدعوة إلى الاستقلالية بعدما تجاوزت مهمة البنك إصدار النقود آلة التأثير على اقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصالحة الاقتصاد واستقرار قيمة عملة الدولة . وأصبحت هناك رغبة في دعم استقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك² .

و قد يعتقد البعض أن استقلالية البنوك المركزية تعني الانفصال التام بين السلطة المتمثلة بالبنك والسلطة الاقتصادية المتمثلة بالحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية، والهيكل

¹ زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 117 .

² خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون

البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 23، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة

تكريت، 2011، ص 73 .

التنظيمي ولكن في الواقع أن البنك المركزي ليس سوى مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة وأن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها البنك المركزي هي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة . وعلى هذا الأساس فإن استقلالية البنوك المركزية لا تعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وإنما يكون الاتفاق على تحديد هذه الأهداف بين الحكومة والبنك على أن تكون قرارات البنك المركزي وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ومنسجمة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة بمعنى الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي اختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والمالية . وبذلك فإن الاستقلالية تعني أن يكون للبنك المركزي السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال :

_ استقلالية إدارة البنك المركزي عن الحكومة .

_ استقلالية رسم وتنفيذ السياسة النقدية عن طريق البنك المركزي يهدف إبعاد تلك السياسة عن نفوذ الحكومة والمصالح السياسية .

_ استقلالية تنسيق سياسات البنك المركزي عن السياسات الاقتصادية الأخرى .

_ استقلالية المسؤولين الرئيسيين في التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل الفترة المحددة لهم بموجب القانون.¹

وعليه فإنه ينبغي أن نحدد بداية مفهوم استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية تمييزا له عما يمكن أن يختلط به من مفاهيم أخرى، فمن ناحية يمكن التمييز بين مفهومين لاستقلال السياسة النقدية : **المفهوم الأول** : يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر وذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبيا تتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها، وفي الماضي كانت قاعدة الذهب هي الممثلة لهذا النوع من القواعد ولكن في ظل الغياب الحالي لمثل هذه القواعد ظهرت عدة اقتراحات لأنماط أخرى من القواعد، الأمر الذي أثرى الأدب الاقتصادي والنقدي من خلال الحوار الدائر منذ وقت طويل حول قضية "القواعد في مواجهة الحرية في التصرف" فالواقع أن وجود القواعد وإن كانت تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنه يضمن عدم وجود أي تدخل أو ضغوط من قبل السلطة السياسية، أي أن هذه القواعد تضمن له نوعا من الاستقلال عن السلطة السياسية .

المفهوم الثاني : يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أي ضغوط سياسي من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية . وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك لعملها في الوقت الحالي وهو

¹ خلف محمد حمد الجبوري، نفس المرجع، ص 72 .

المفهوم الذي يمثل محور هذه الورقة¹. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى يتعين التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات، فالبنك المركزي يتمتع بالاستقلال في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه وأهداف السياسة النقدية وتصل هذه الحرية إلى أقصاها نظريا على الأقل إذا ما حول البنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تحديد آخر، فيتمتع البنك المركزي من ثم بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه وعلى النقيض الآخر لا يتمتع البنك المركزي بأية استقلالية في تحديد أهدافه إذا ما كانت تلك الأهداف محددة بشكل دقيق وقاطع، كذلك فإذا كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه .

أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات فإن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا ما كانت له السلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه . ولا يعتبر البنك المركزي مستقلا إذا ما كان ملتزما بقاعدة نقدية محددة، أو ما إذا كان ملتزما مثلا بتمويل عجز الميزانية .

وبالطبع فإن الاستقلال الذي تسعى إليه البنوك المركزية الآن يرتكز أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، خاصة وإن هدف السياسة النقدية قد تحقق بالفعل وانحصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة².

المطلب الثاني : مؤشرات استقلالية البنك المركزية

ترتكز عملية الفصل بين السلطة المالية (سلطة الإنفاق) والسلطة النقدية (سلطة إحداث النقود) على مجموعة المرتكزات والمؤشرات. إلا أنه للعلم في ما يتعلق بهذا الصدد أن الاستقلالية ذاتها، ويمكن تحليل أهم مؤشرات استقلالية البنك المركزي فيما يلي :

أولا : الصلاحيات القانونية الممنوحة للبنك المركزي في ما يتعلق بتحديد الأهداف النهائية له

فالبنك المركزي المستقل له الصلاحية لوضع وتحديد السياسة النقدية بمقتضى التفويض الذي منحه له القانون بحرية دون أن يتلقى تعليمات أو توجيهات من الحكومة ويكون البنك المركزي غير مستقل إذا كان يخضع لتعليمات أو توجيهات من جهات أخرى في إدارة السياسة النقدية، فتنفيذ البنك المركزي لتعليمات الحكومة وسيره وفقا للتوجيهات التي تقرها يجعل منه جهاز من أجهزة الحكومة ليس إلا. إلا أنه من الجدير بالذكر القول أن البنك المركزي أيا كانت درجة استقلاليته فهو مطالب بأن يأخذ في الاعتبار الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية التي تقرها الحكومة عند تحديده لأهدافه .

¹ أسامة محمد لفولي، زينب عوض الله، *إقتصاديات النقود والتمويل*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص ص 221_222 .

² محمد دويدار، أسامة الفولي، *مبادئ الاقتصاد النقدي*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص 275_276 .

ثانيا : المهام الرسمية للبنك المركزي

إن إسناد عدد كبير من المهام للبنك المركزي يجعله قاصرا عن تحقيقها مما يوحى بضعف استقلاليته، أما تحديد مهمة البنك المركزي في هدف واحد بشكل دقيق مع التركيز والتأكيد على "تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة" كهدف أساسي ووحيد للبنك المركزي فهذا يدل على أن البنك أكثر استقلالا ذلك أن الأداة الوحيدة لا يمكن تخصيصها في نفس الوقت لتحقيق أكثر من هدف¹.

ثالثا : الجهة التي تتولى مساءلة المسؤولين عن السياسة النقدية ومحاسبتهم

تمثل الشفافية شرطا مسبقا بالنسبة للمحاسبة الفعالة الأمر الذي يجعل محاسبة المسؤولين عن السياسة النقدية يأخذ في الاعتبار ذاك المبدأ، ولذلك يمكن أن تكون المساءلة أمام الرأي العام عن طريق نشر الأهداف المتعلقة بالإجماليات النقدية والانجازات المحققة في هذا المجال مما يسهل رقابة الرأي العام مباشرة ، كما يمكن من الناحية العملية أن يلجأ في ذلك للحكومة أو السلطة التشريعية أو كليهما معا .

رابعا: مدى وجود قيود على تعيين كبار المسؤولين في البنك وإقالتهم

إن الاستقلالية لا تتعارض مع قيام الحكومات بتعيين محافظ لبنك المركزي وأعضاء الهيئات العليا فيه وقد يتحفظ أحيانا بحيث يتم منح سلطة تقديرية فقط للحكومة في هذا المجال دون الانفراد بكل التعيينات .

ومما يساعد على استقلال البنك المركزي عن الحكومة هو عدم تزامن نهاية فترة القائمين على البنك المركزي مع نهاية عهدة الحكومة ذلك أن مثل هذا التزامن يتيح لكل حكومة جديدة المجال لتعيين أعضاء موالين لها في مجلس إدارة البنك المركزي .

ولكي يستطيع البنك المحافظة على استقلاليته، ينبغي أن تكون إجراءات إقالة محافظه وكبار مسئوليّه منصوفا عليها في القانون، أما إذا كان الأمر متروكا لتقدير الحكومة فسوف يكون مجلس إدارة البنك المركزي وهيئاته العليا تابعا لها ومنفذا لتعليماتها.

¹ دحمان بن عبد الفتاح، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 227 .

خامسا : التمثيل الحكومي في مجلس إدارة البنك المركزي

يمكن للحكومة أن تستغل تواجدتها في مجلس إدارة البنك لتصبح بمثابة قناة رسمية لممارسة تأثيرها بصورة مباشرة على قرارات البنك المركزي كما أن الحكومة قد تستغل صلاحياتها في تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي بإدخال أعضاء يمارسون تأثيرا إيجابيا لصالح الحكومة مما يجعل لهذا الجانب تأثيرا على قرارات البنك وسياسته وبالتالي تدني درجة استقلاليته .

سادسا : الحدود المفروضة على قدرة البنك المركزي في تمويل الحكومة

ونجد في هذا الإطار ما نصت عليه "اتفاقية ماستريخت" التي منعت بصورة قاطعة تمويل عجز الموازنة في الدول الأعضاء عن طريق اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي وقد شرعت الدول الأوروبية الموقعة على تلك الاتفاقية في تحديث قوانينها لتتفق ونص الاتفاقية . كما نجد دولا أخرى حددت سقفا لتلك التسهيلات والتي اتخذت أحيانا مبالغ محددة لا تستطيع الحكومة تجاوزها في اقتراضها و أحيانا أخرى اتخذت صورة نسبة مئوية من مطلوبات البنك المركزي أو من حجم الإنفاق الكلي أو من إيرادات الدولة، ويتميز هذا المعيار الأخير بكون الإيرادات تعد بمثابة مقياس لقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها .

سابعا : القيود على استخدام أدوات السياسة النقدية

إن استعمال البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية وتحكمه فيها وفق ما يراه مناسبا دون اللجوء للحصول على موافقة الحكومة يقوي من استقلالية البنك المركزي ومصدافية السياسة النقدية، ولقد تم تصميم نموذج استبائي للتعرف على درجات الاستقلال التشريعي للسلطة النقدية من قبل صندوق النقد العربي والذي احتوى على العناصر التالية :

أ - تعيين محافظ السلطة النقدية وإنهاء خدماته ومهامه وكذا طول فترة خدمته، إذ اعتبرت طول المدة القانونية للمحافظ مؤشرا إيجابيا لاستقلالية البنك المركزي كما أن تمتع الحكومة بصلاحيات ضئيلة في عملية التعيين يعد مؤشرا إيجابيا للاستقلالية .

ب - أسلوب حل التعارض بين السلطة التنفيذية والسلطة النقدية في توجهات السياسة النقدية ومدى مشاركة البنك المركزي في إعداد الموازنة الحكومية، إذ أن تمتع البنك المركزي بصلاحيات واسعة في مجال صياغة السياسة النقدية يعد مؤشرا إيجابيا لاستقلاليته ومؤشرا كذلك على مقاومته للسلطة عند حدوث التعارض .

ج - الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار ضمن أهداف السلطة النقدية، إذ كلما كان القانون واضحا ومؤكدا على أن الهدف الأساسي أو الوحيد للبنك المركزي يتمثل في استقرار الأسعار، كلما اعتبر مؤشرا على استقلاليته .

د- الحدود الموضوعة على إقراض السلطة النقدية للحكومة، وهذا من حيث الحجم والاستحقاق وسعر الفائدة وشروط تقديم السلف والتوريق، فكلما كانت القيود على الإقراض للقطاع العام أشد صرامة كان المصرف أكثر استقلالاً.¹

المطلب الثالث : نماذج البنوك المركزية الأكثر استقلالية

تعتبر البنوك المركزية لألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر نماذج البنوك المركزية استقلالا وفقا لغالبية الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع . كذلك تعتبر تجربة نيوزلندا في منح الاستقلالية لبنكها المركزي، وفقا للقانون الصادر في عام 1989، بمثابة نموذج حديث للدول الأخرى الراغبة في أن تبع مسارها. أيضا جاء التنظيم الخاص للبنك الأوروبي وفقا لمعاهدة " ماستريخت " في عام 1992 ليضيف نموذجا آخر أكثر تقدما في تأكيد استقلالية البنوك المركزية المستقلة في هذه النماذج الخمسة في ضوء بعض المؤشرات التي حددناها من قبل .

أولا :من حيث الحرية في إدارة السياسة النقدية

يتمتع كل من البنوك المركزية لألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة بحرية كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، هذه الحرية لا تنفي ضرورة التشاور المستمر بين هذه البنوك وبين الحكومات عند وضع السياسات المختلفة، ولكن من المهم هو أن الحكومات لا تملك أن تفرض على هذه البنوك المركزية اية سياسة رغما عنها، وفقا لنصوص التشريعات القائمة على الأقل، كذلك لا تعتبر موافقة الحكومة شرطا لتطبيق سياسة نقدية معينة، ويكون القرار النهائي للبنك المركزي في حالة وجود خلاف بينه وبين الحكومة.²

أما في نيوزلندا فالبنك المركزي حر في إدارته وسياسته النقدية وفقا للسياسة والأهداف المتفق عليها بين محافظ البنك المركزي وبين وزير المالية، هذا ولوزير المالية الحق في أن تكون له الكلمة العليا بخصوص تغيير أهداف البنك المركزي في سياسته النقدية . هذا وقد جاءت معاهدة "ماستريخت " وبرتوكولها الخاص بقانون النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي ليؤسس النظام الأوروبي للبنوك المركزية، والذي يشتمل على كل من البنك المركزي الأوروبي بالإضافة إلى البنوك المركزية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ويقوم هذا النظام على مبدأ رئيسي وهو ضرورة أن تكون البنوك المركزية الوطنية مستقلة عن السلطات السياسية في دولها وعن أية مؤثرات أخرى من شأنها تهديد هدفها الرئيسي والتمثل في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار. وقد رتب عن هذا المبدأ أن نصت المعاهدة مدعمة بالبروتوكول على أنه يتمتع على البنوك المركزية الوطنية وعلى كل عضو بأجهزتها المسؤولة عن صنع القرار فيها أن تتلقى أية تعليمات من حكوماتها أو من أية جهة أخرى.

¹ دحمان بن عبد الفتاح، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، 228_ 230 .

² أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص 227 .

ثانيا : مدى التزام البنوك المركزية بتمويل الحكومة

توجد هناك قيود شديدة على تمويل البنوك المركزية في كل من ألمانيا وسويسرا، لكن يسمح لها بشراء الأوراق المالية الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة. ففي ألمانيا يتدخل "البوندزبانك" لشراء الأوراق الحكومية في السوق الثانوي لأغراض التحكم في الكتلة النقدية فقط . وفي ما يخص الوم.أ فلا توجد هناك أية قيود على تمويل الاحتياطي الفيدرالي للحكومة الأمريكية. أما بالنسبة لنيوزلندا فتوجد هناك قيود منصوص عليها قانونا بالنسبة لحجم ومدة السحب على المكشوف من قبل الحكومة في البنك المركزي النيوزلندي ولكن لا توجد أية قيود تخص منح الائتمان للحكومة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . في حين نجد النظام الأوروبي للبنوك المركزية وفقا لمعاهدة مستريخت انه نص على ما يلي :

- يتمتع على البنوك المركزية أن تمنح حكوماتها أو السلطات العامة في بلادها أية تسهيلات ائتمانية أو أن تسمح لها بالسحب على المكشوف .
- يتمتع على البنوك المركزية الوطنية أن تشتري من حكوماتها أو السلطات العامة في بلادها أدوات دين بشكل مباشر .
- يمنع أي تمييز للحكومات في تعاملاتها مع المؤسسات المالية بصفة عامة .¹

ثالثا : سلطة الحكومة في تعيين محافظ ومجلس إدارة البنك المركزي

يعين كل من محافظ البوندزبانك ونائبه في ألمانيا من قبل رئيس الجمهورية، وذلك استنادا على ترشيح الحكومة الفيدرالية ولمدة 8 سنوات. وذلك ينطبق على أعضاء المجلس فيعينوا بنفس الطريقة إلا أن عضويتهم يمكن أن تستمر حتى بلوغهم 68 عاما . ولا يوجد أي نص خاص بعزل أي من هؤلاء من منصبه وبالنسبة لميزانية البوندزبانك فإنه لا يقوم بنشرها، كما أنه يقرر نفقاته بنفسه دون أي رقابة حكومية رغم خضوعه لرقابة المحكمة الفيدرالية للمحاسبة .

أما فيما يخص سويسرا فيعين مجلس المحافظين والذي يتكون من المحافظ واثنين من النواب من قبل المجلس الفيدرالي لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد، هذا وتخضع إدارته العليا للرقابة من قبل المساهمين فيه على اعتبار ان البنك مملوك ملكية خاصة ولا يوجد أي نص خاص بعزلهم . هذا ويلزم مجلس المحافظين بعرض حساباته على المجلس الفيدرالي للموافقة عليها قبل عرضها على الجمعية العمومية للمساهمين في البنك .

في الولايات المتحدة الأمريكية فيعتبر مجلس المحافظين والمتكون من سبعة أعضاء السلطة العليا في النظام الاحتياطي الفيدرالي ويعتبر رئيس الوم.أ هو المسئول على تعيينهم لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد بالنسبة لرئيس المجلس ونائبه ولمدة 14 سنة بالنسبة لأعضاء المجلس بصفة عامة غير قابلة للتجديد .

¹ أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص 228

وكذلك لا توجد أية نصوص خاصة بعزل أعضاء المجلس بما فيهم المحافظ ونائبه، أيضا لا توجد أية سلطة للحكومة فيما يتعلق بميزانية الاحتياطي الفيدرالي .

وبالنسبة لنيوزلندا فتقوم الحكومة بتعيين المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة لمدة خمس سنوات أما نائب المحافظ فيعين من قبل المجلس بناء على ترشيح المحافظ . وتقدم نيوزلندا نموذجا فريدا فيما يتعلق بالعلاقة التعاقدية التي تربط بين محافظ البنك والحكومة . فبقاء المحافظ في منصبه مرهون بمدى تحقيقه للهدف المتعاقد عليه مع وزير المالية والذي يمكن أن يقبله حتى ولو قبل انتهاء مدته . وهاته النقطة تمثل أكثر النقاط إثارة للجدل في النموذج النيوزلندي ، وبالنسبة لميزانيته فإنه يتم تمويل نفقاته من خلال اتفاقية بين وزير المالية والمحافظ لمدة 5 سنوات ويتم المصادقة عليها في البرلمان . في حين نجد أن نظام البنوك المركزية الأوروبية فينص البروتوكول على ألا تقل مدة ولاية المحافظ عن خمس سنوات ولا توجد أي مادة في المعاهدة تنص على أسلوب التعيين تاركة ذلك للتشريعات الوطنية، أما فيما يتعلق بالعزل فإن حماية المحافظ وبقية أعضاء المجلس من سلطة الحكومة في إمكانية عزلهم، يعتبر احد الركائز الرئيسية لاستقلالية البنوك المركزية الوطنية، لذا نصت المعاهدة أن إمكانية عزل المحافظ عن مكانه لا يكون فقط إذا لم تعد تتوفر فيه الشروط اللازمة لأداء واجباته أو إذا ثبتت إدانته في سلوك مشين.

رابعا : المكانة الخاصة بهدف تحقيق الاستقرار للمستوى العام للأسعار

بالنسبة لألمانيا، يدير البوندزبانك السياسة النقدية بهدف أساسي وهو حماية العملة إضافة إلى دعم السياسة الاقتصادية العامة للحكومة الفيدرالية، ولكن في الحدود التي تتوافق مع الهدف الرئيسي .

أما في سويسرا، يقوم البنك المركزي السويسري بتنظيم دورة النقود في البلاد، وتسهيل عمليات الدفع، وتبني سياسة نقدية وائتمانية تخدم مصالح البلد، وقد اعتبر ذلك تكليف بضرورة تأمين استقرار الأسعار باستخدام كافة الأدوات المتاحة له .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، جاء تكليف الاحتياطي الفيدرالي بصورة شديدة وشمل الحفاظ على نمو مجمل النقد والائتمان على المدى الطويل، وذلك بالتساوي مع الحفاظ على قوة الدفع للاقتصاد وعلى المدى الطويل في زيادة الإنتاج، وبالتحقيق الفعلي لأعلى معدلات التشغيل والعمالة واستقرار الأسعار ومعقولة معدلات الفائدة .

ولكن في نيوزلندا، فقد جاء التعديل التشريعي الخاص بالبنك المركزي النيوزلندي في عام 1989 لينص على أن الوظيفة الأساسية للبنك هي وضع السياسة النقدية بغرض انجاز الهدف الاقتصادي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار .

كذلك فإن النظام الأوروبي للبنوك المركزية نص صراحة على أن الهدف الأساسي للبنوك المركزية (البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية)، هو استقرار المستوى العام للأسعار .¹

¹ أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 290_291 .

خامسا : إمكانية مساءلة البنك المركزي

في ألمانيا وسويسرا، لا يمكن مساءلة البنوك المركزية من قبل أي جهة حكومية، ولكن يحرص كلا البنكين على إعلان أهدافهما النقدية والسعي لتحقيقها، فيتيسر من ثم متابعة أدائهما في إدارة السياسة النقدية من قبل الرأي العام مباشرة . ويلتزم البوندزبانك بنشر تقرير سنوي ولكنه غير ملزم بتقديمه للبرلمان أو الحكومة . أما في سويسرا فيلتزم البنك المركزي هناك بتقديم تقريره السنوي إلى مساهميه . وفي الولايات المتحدة الأمريكية، لا توجد أي مساءلة للاحتياطي الفيدرالي أمام أي جهة حكومية ويلتزم بتقديم تقرير نصف سنوي للكونجرس . هذا وإن كان التشريع يلزمه بمناقشة الأرقام الخاصة بأهدافه النقدية، إلا أن لوائحه لا تفرض عليه أي التزام بشأن هذه الأهداف .

أما بالنسبة لنيوزلندا فتتصبب المساءلة على شخص محافظ البنك المركزي في مواجهة وزير المالية، وليس على البنك المركزي في ذاته . وتتوقف هذه المساءلة على أهداف السياسة المنشورة بعد أن يتم الاتفاق عليها بين المحافظ ووزير المالية . هذا ويمكن متابعة الأداء رسميا من خلال التقرير السنوي الذي يقدمه البنك للوزير ويعرضه على البرلمان أيضا، وبشكل أكثر دقة من خلال بيان السياسة النقدية الذي يلتزم المحافظ بتقديمه للوزير كل ستة أشهر وكذلك من خلال مجلس إدارة البنك، حيث أن مسؤوليات أعضاءه حددها القانون بوضوح في التأكيد على واجبه في متابعة أداء المحافظ، والبنك بصفة عامة نيابة عن وزير المالية، وفي ضوء الأهداف المتفق عليها بين المحافظ والوزير، وفي ضوء أهداف البنك المنصوص عليها قانونا .

وبالنسبة للنظام الأوروبي للبنوك المركزية يستلزم بروتوكول المعاهدة أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بنشر تقارير ربع سنوية عن نشاط البنك المركزي الأوروبي، ونشر تقرير سنوي يرسل للبرلمان الأوروبي ولللمجلس الأوروبي، وكذلك نشر تقرير مالي أسبوعي، وينتظر أن تكون هناك مناقشات حول التقرير في البرلمان، وكذلك قد يستدعي رئيس البنك المركزي الأوروبي والأعضاء الآخرون في المجلس التنفيذي للبنك للاستماع إليهم من قبل لجان البرلمان الأوروبي، أما عدا ذلك فلم تنص المعاهدة أو البروتوكول على أية إجراءات للمساءلة بالنسبة للتشريعات الوطنية.¹

¹ اسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص 232 .

خلاصة الفصل :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول للبنوك المركزية وقد تمت الإشارة إلى نشأة البنوك المركزية ووظائفها وأهم الخصائص التي تميزها، فالبنوك المركزية كانت في بادئ أمرها بنوك تجارية ثم تحولت إلى بنوك عامة تملكها الدولة فالبنك المركزي هو قلب الجهاز المصرفي وحجر الأساس فيه فهو من أهم المؤسسات الأساسية في الدولة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وفيما يخص الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي فتتمثل في الإصدار النقدي كأهم وظيفة له بالإضافة إلى رقابته على البنوك التجارية ورسم السياسة النقدية وتنفيذها وقد قمنا بتسليط الضوء على أهم الخصائص التي تميز البنوك المركزية وتوصلنا في الأخير إلى أنه الوحيد القادر على إصدار النقود كما أنه يوجد بنك مركزي وحيد لكل دولة .

أما فيما يخص المبحث الثاني الذي قد خصص إلى استقلالية تلك البنوك فقد توصلنا إلى مفهوم الاستقلالية التي هي عبارة عن الفصل التام والنهائي ما بين السلطة المالية والسلطة النقدية وقد تمثلت المؤشرات الدالة على ذلك في الصلاحيات القانونية الممنوحة له منه حيث تحقيق الأهداف النهائية بالإضافة إلى القيود المفروضة على استخدام أدوات السياسة النقدية وغيرها من المؤشرات ، وقد تطرقنا في هذا المبحث إلى بعض النماذج من البنوك الأكثر استقلالية وتوصلنا إلى أن البنوك المركزية لكل من ألمانيا وسويسرا والو.م.أ هي أكثر البنوك استقلالية سواء من الحرية في إدارة السياسة النقدية أو من حيث التزامها بمدى تمويل الحكومة وغيرهم من المؤشرات .

الفصل الثاني

السياسة النقدية

تمهيد :

تشكل السياسة النقدية محورا هاما بين السياسات الاقتصادية المختلفة من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي ، وقد ظهر الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية، إلا أن هذه الأهمية تختلف عند الاقتصاديين بحسب مبادئهم وتوجهاتهم فمنهم من يقر بأنها السياسة الأنجع من بين مختلف السياسات في تحقيق الأهداف التي تنتشدها السياسة الاقتصادية ونخص بالذكر النقوديون، ومنهم من يشك في فعاليتها وقدرتها على تحقيق الاستقرار وذلك عند الكينزيين الذين يقرون بفعالية السياسة المالية على حساب السياسة النقدية .

وللوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية تتبع السياسة النقدية عدة أدوات مباشرة أكانت أم غير مباشرة .

ولغرض معالجة السياسة النقدية وعرض أهم الأسباب التي تتسم بها ارتأينا تقسيم الفصل إلى مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : السياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات).

المبحث الثاني : السياسة النقدية في ظل النظريات الاقتصادية.

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول : مفهوم وأهداف السياسة النقدية

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

لعبت العوامل والتقلبات الاقتصادية بتركيبتها المعقدة دوراً هاماً في إبراز الحاجة إلى وجود توجهات وإجراءات من شأنها السيطرة على الجوانب السلبية لهذه العوامل وتثمين الجوانب الإيجابية، لذا فقد تبلورت هذه التوجهات والإجراءات فيما يصطلح عليه بالسياسات النقدية والتي أصبحت أهم جزء من السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي وقد تعددت مفاهيمها وتباينت رؤاها بتعدد واختلاف الأفكار والنظريات الاقتصادية حديثاً وقديماً.¹

والمقصود بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصاً والاستقرار الاقتصادي عموماً. وبعبارة أخرى يمكن القول أنها هي كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومتزنة.²

وبتعريف آخر هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.³ كما يمكن القول أنها تلك السياسة التي تهدف إلى تغيير كمية المعروض من النقود ومن ثم سعر الفائدة بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة التي ترمي إلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد ثم تحقيق معدل نمو مقبول مع استقرار في المستوى العام للأسعار.⁴

هذا كله من جهة أما من جهة أخرى يمكن حصر مفهوم السياسة النقدية وفق مفهومين ضيق و واسع فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق تشير إلى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والاستخدام الكامل وبالمفهوم الكـ تيزي تعني مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الأثر على سعر الفائدة في السوق النقدي، في حين يرى آخرون أن السياسة النقدية تتضمن الوسائل المؤثرة على مستوى الإنفاق الكلي من خلال سعر الفائدة ووفرة الائتمان.⁵ أما السياسة النقدية بمفهومها الواسع فتعني جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي

¹ عبد اللطيف بلخرسة، رضا جا و حدو، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2002، ص 170 .

² رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 179.

³ عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ط 2، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2006، ص 145 .

⁴ وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وم.أ، مكتب التوزيع في العالم العربي، لبنان، 2011، ص 155 .

⁵ هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 259 .

يوجّه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.¹ وفي الأخير يمكن القول أن السياسة النقدية هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصد النقدية للدولة .²

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية ، فإنها تسعى إلى نفس أهدافها ويمكن تقسيمها إلى قسمين، أهداف عامة (نهائية)، وأهداف وسيطية (خاصة).

1. الأهداف العامة (النهائية)

• **تشجيع النمو الاقتصادي**

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغييرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي .

• **استقرار المستوى العام للأسعار**

يرى البعض أن الإستقرار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغيير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، مما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين المصرفين.³ والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وطيدة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى. وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وانه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود. واستدل على ذلك بتجارب ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية .⁴

¹ عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية (وآداء سوق الأوراق المالية)، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 25 .

² احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 39

³ هيل عجمي الجناي، رمزي ياسين يسع لرسلان، مرجع سبق ذكره، ص 260 .

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص 287 .

• الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل

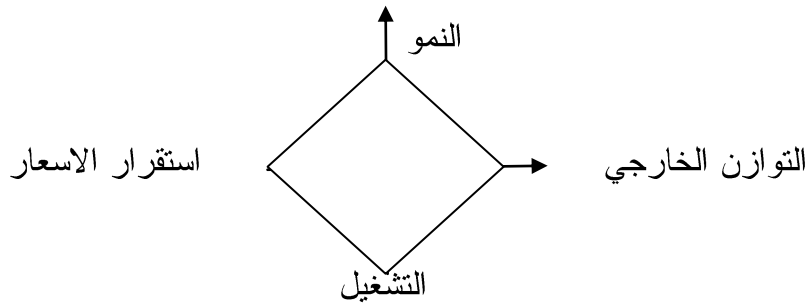
وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، والحيلولة دون وجود طاقات إنتاجية معطلة، ويترتب على هذا الهدف تحقيق الكفاءة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، إلى جانب القضاء على مشكلة البطالة بين أفراد المجتمع.¹ وتشارك في ذلك مع السياسة المالية، وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة و الكساد لتزويد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.²

• تحسين ميزان المدفوعات

وذلك من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض وهو سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا و إذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح الاختلالات وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.³

ويمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق ما يعرف بالمربع السحري لكالدور والذي بدوره يعبر عن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 1: المربع السحري لكالدور



المصدر : د. عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 34 .

II. الأهداف الوسيطة

سميت أهداف وسيطة لأن البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف كما أنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية وتتمثل في:

¹ جمال خريس، وآخرون، النقود والبنوك، ط 1، دار لمسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص 110 .

² عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص 288 .

³ اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، جامعة الجزائر، 2010 - 2011 .

• نمو الكتلة النقدية

تقوم السلطات بتحديد كمية زيادة النقود المتداولة سنويا بشكل متوازي مع مستوى نمو النشاط الاقتصادي، فتحدد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى إلا أن فئة كبيرة من الدول تعتمد على M2 وتهدف النقود إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية فلاستخدام العرض النقدي كهدف وسيط لا بد أن تكون هناك قدرة على التحديد إحصائيا، بمعنى أن يستطيع القائلون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية المسماة بالعملة أو النقود .

• سعر الفائدة

يستعمل كوسيلة وكهدف وسيط في آن واحد، كهدف وسيط لأنه يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الاستثمارات لأن الافتراضات والأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة، وكوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية ومعدل الصرف.¹ إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة الطويلة أو قصيرة المدى والنقود، فلقد تبين في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية أن متغيرا للدخل مقترنا بسعر الفائدة على المدى القصير يعطي دالة بالغة الاستقرار للطلب على النقود، في الوقت الذي ظهر فيه أن مزيجا من متغير الدخل و آخر لسعر الفائدة على المدى الطويل يؤدي إلى تحقيق أفضل مستويات الكتلة النقدية بمعناها الواسع في بريطانيا. واعتبارا لذلك يذهب البعض إلى رفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا للسياسة النقدية، لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.²

• سعر الصرف

إن مرونة أسعار الصرف وسيلة لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات وذلك عندما تتحقق الدولة فائضا في معاملاتها الخارجية فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملاتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى. ولذلك فإن السلطة النقدية تستهدف سعر الصرف وتؤثر عليه من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي أي التحسين في ميزان المدفوعات.³

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تتنوع أدوات السياسة النقدية التي يستطيع من خلالها البنك المركزي السيطرة والتأثير في عرض النقد ومعدل الفائدة وقابلية البنوك في منح الائتمان. وتصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأخرى كيفية.⁴

¹ عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في

الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسيير، جامعة وهران، 2013_2014، ص 14

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،

2006، ص 75 .

³ عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

⁴ محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000 2010

)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، الجزائر، 2014، ص 90 .

أولاً : الأدوات الكمية للسياسة النقدية

1. عمليات السوق المفتوحة

تعرف عمليات السوق المفتوحة بأنها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع سندات من السوق الحرة للسندات، وهي أهم أداة للسياسة النقدية وهي أيضاً محدداً للتغير في العرض النقدي ومن ثم قد تعتبر أهم مصدر للتقلب في العرض النقدي وعمليات الشراء من السوق المفتوحة، يترتب عليها زيادة حجم العملة في التداول ومن ثم يتسع حجم القاعدة النقدية، وأن عمليات البيع في السوق المفتوحة يترتب عليها انكماش حجم العملة في التداول ومن ثم تخفيض القاعدة النقدية ولكن حيث أننا عرفنا العوامل التي تحدد حجم القاعدة النقدية فإننا الآن نبحث كيف يستخدم البنك المركزي تلك العمليات للتحكم في العرض النقدي .

وعمليات السوق المفتوحة، إما عمليات السوق المفتوحة الحركية والهدف منها هو تغيير مستوى الاحتياطيات لدى البنوك أو حجم العملة في التداول ومن ثم تغيير حجم القاعدة النقدية أو قد تكون عمليات السوق المفتوحة دفاعية، ويقصد بها تلك العمليات التي يقوم بها البنك المركزي لإلغاء الآثار على القاعدة النقدية الناجمة عن العوامل الأخرى مثل تغيرات الودائع التي تقوم بها الخزينة العامة لدى البنك المركزي، والتغيرات في الرصيد الصافي لعمليات المقاصة ، وبمقتضى عمليات السوق المفتوحة يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية و أدوات الخزينة لأنها أكثر أصول السوق المالي سيولة، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتلك العمليات دون أن يحدث تقلبات في أسعار تلك الأوراق.

كما أن البنك المركزي قد يقوم بالدخول في اتفاقيات إعادة الشراء حيث يشتري الأوراق المالية على أن يتفق مع بائعها على أن يقوم بشرائها في فترة قصيرة أقل من أسبوع وهذه تسمى عمليات السوق المفتوحة المؤقتة وهي طريقة مرغوبة لممارسة عمليات السوق المفتوحة الدفاعية.¹

2. سياسة سعر الخصم

ويعني سعر الخصم، السعر الذي تخضم به المصارف التجارية الأوراق التجارية التي يقدمها لها لعملائها وحيث أن المصارف التجارية تلجأ إلى المصرف المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية، فكان السعر الذي يخضم به المصرف المركزي هذه الأوراق المقدمة إليه من المصارف التجارية يطلق عليه "سعر إعادة الخصم" .

ويمثل سعر إعادة الخصم الثمن الذي يتقاضاه المصرف المركزي من البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية وهو بدل يعبر عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على القروض الذي يقدمها للمصارف التجارية .

وقد خول قانون المصارف للمصرف المركزي تحديد سعر الفائدة حسب طبيعة العمليات الائتمانية وأجالها وفقاً للسياسة العامة للنقد والائتمان، وفي ظل ظروف التضخم فإن المصرف المركزي يلجأ إلى الرفع من سعر إعادة الخصم (سعر المصرف) وبذلك ترتفع تكلفة حصول المصارف التجارية على

¹ أحمد ابو الفتوح علي الناقا، نظرية النقود والأسواق المالية، ط 1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص ص 236_ 235 .

التوسع في إعادة خصم الأوراق التجارية لتي بحوزتها وستكتمش السيولة المتاحة لديها للإقراض مما يفرض عليها رفع سعر الفائدة على القروض التي تتيحها لعملائها وسيترتب على ذلك انخفاض طلب الأفراد ورجال الأعمال والمؤسسات على الائتمان المصرفي وبالتالي سينخفض حجم الإنفاق الكلي مما يسهم في التخفيض من حدة الضغوط التضخمية وبالإضافة إلى ذلك أن رفع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يقضي على زيادة حجم الإنفاق الكلي .

وفي ظروف الانكماش الاقتصادي يستطيع المصرف المركزي تخفيض سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يخفض تكلفة الحصول على القروض فتلجأ المصارف التجارية لتقديم المزيد من الأوراق التجارية التي بحوزتها لخصمها لدى المصرف المركزي وبذلك تزداد السيولة المتاحة لديها للإقراض وينخفض سعر الفائدة على قروضها وعلى الودائع تحت الطلب والآجلة مما يشجع رجال الأعمال على زيادة الطلب على الائتمان وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي مما يساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي .¹

3. سياسة الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية

نظراً لأن البنوك التجارية هي البنوك التي تخصص في منح الائتمان وقبول الودائع ومن ثم فإن من مصلحتها التوسع في هذا الأمر لزيادة معدل ربحيتها، فإن قدرتها على تحقيق ذلك تتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة يكن بمثابة هامش ضمان لها و ذلك بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي ولتنظيم الدورات الاقتصادية ولتصحيح الوضع في ميزان المدفوعات ولذلك تلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها. فالاحتياط النقدي للبنوك التجارية ما هو إلا ما تودعه هذه البنوك كنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي دون أن تتقاضى عن ذلك أي سعر فائدة، فهذا الاحتياطي النقدي هو نوع من الاحتياطي القانوني أو الإجباري الذي تلتزم به هذه البنوك قبل البنك المركزي . كما يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة هذا الاحتياط بصفة إجبارية ولذلك فإن هذه النسبة عرضة للتغيير ولكن بقرار من البنك المركزي وذلك طبقاً للاتجاهات الاقتصادية والنقدية والسياسية للدولة وبذلك يسهل ل البنك المركزي أن يستخدم حقه في التحكم في نسبة الاحتياطي واستخدامه كأداة تساعده في تحقيق أهداف السياسة النقدية، شأنه في ذلك شأن سعر الفائدة وسعر الخصم .

والاحتياطي النقدي أو القانوني للبنك التجارية يعتبر من أهم المحددات التي تؤثر في قدرتها السائلة والتي تحدد إمكانياتها نحو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظيم أرباحها وبذلك نخلص إلى أن سياسة التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية يكون بمثابة أداة فعالة للسياسة النقدية وذلك في الدول النامية والتي تتسم في معاملاتها بضيق سوقها النقدي وعلى العكس

¹ حسن محمد سمحان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 177_178 .

نقل فاعليتها في الدول المتقدمة والتي تتميز أسواقها النقديّة بالاتساع حيث تزداد أهمية الأدوات الأخرى والأكثر جدوى للسيطرة على الأوضاع النقدية وعلى هيكل السوق النقدي وليس على سيولته فقط .¹

ثانيا: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، ومن الأدوات المباشرة استعمالا نجد :

1 - سياسة تأطير القروض

وتعني هذه السياسة أن تقوم السلطات النقدية بتحديد حجم محدد للقروض المقدمة من طرف البنوك التجارية بواسطة قوانين إدارية مباشرة تكون محددة في السنة مثل أن لا يتعدى ارتفاع مجموع القروض الممنوحة نسبة محددة وكل بنك يخالف هذه النسبة يسلط عليه البنك المركزي عقوبة يحددها القانون، ويكون الغرض من هذه السياسة هو الحد من خلق النقود فهذا الأسلوب يكون فعالا في اغلب الأحيان لعلاج التضخم حيث تكون البنوك التجارية ملزمة بالامتثال لأوامر البنك المركزي .

2 - السياسة الانتقائية للقروض

ينطوي الإقراض الموجه على القواعد التنظيمية ضمان حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي بحيث يمكن استخدام هذه الأداة لدعم قطاعات أكثر حيوية في الاقتصاد إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية، وتملك الدولة بذاتها أو عبر سلطاتها النقدية العديد من الوسائل للتدخل في عملية توزيع القروض وهذه التدخلات لا ينفي احدهما الآخر بل يمكن ان تستعمل مجتمعة وفي نفس الوقت من اجل أن يحظى نفس القرض بالأفضلية .

3 - سياسة أسعار الفائدة

يقوم البنك المركزي برفع أو خفض أسعار الفائدة على القروض لدى البنوك العاملة حسب مقتضى الحال فإذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى الإحجام عن الإقراض وبالتالي تقليل عرض النقد يؤدي إلى انخفاض الأسعار في النهاية إلى الحد المرغوب، أما إذا انخفضت الأسعار إلى حدود غير مرغوب فيها فيؤدي هذا في النهاية إلى الكساد فيقوم البنك المركزي بتخفيض الفائدة على القروض، فيزيد عرض النقد ويزيد الطلب فترتفع الأسعار وهكذا.. الخ.²

4- النسبة الدنيا للسيولة

قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنباً لخطر إفراط هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول

¹ احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 58_ 60 .

² زينب زواري فرحات، دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (1990 2014)،

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر اكايمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر

بالوادي، 2015/2014، ص ص 16_ 17 .

مرتفعة السيولة، وهذا عن طريق التجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض.

5- فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم

والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر، وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلا رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا لتشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.

6- تغيير شروط الاحتياطي القانوني

ويقصد بالتغيير الشروط وليس النسبة فقد يحدث مثلا إذا ما أرادت السلطة النقدية تشجيع صناعة معينة أو مجال معين فإنه يمكن لها أن تستعمل ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن الاحتياطي القانوني فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 30% من قيمة الودائع البالغة مليون وحدة نقدية في إحدى البنوك، وقد كانت القروض المطلوبة 100 ألف وحدة نقدية، فهذا يعني أن البنك وطبقا لهذه الأداة يستطيع إقراض 800 ألف وحدة نقدية بدلا من 700 ألف وحدة نقدية.

7- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.¹

المطلب الثالث : قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعتبر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط. وتتحصر هذه القنوات في أربع.² :

أولا: قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي، الأداة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إضافة إلى أنها حسب النموذج الكينزي (IS-LM) أهم قناة في انتقال السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي والتي يمكن تلخيص مضمونها على النحو التالي :

حسب المفهوم الكينزي عند القيام بسياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى انخفاض تكلفة رأس المال أو الاقتراض وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار

¹ أدراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم

الإقتصادية، جامعة الجزائر-الجزائر، 2005-2006، ص ص 250_251 . .

² عبد المجيد قدي، نفس المرجع، ص 77.

فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج، أما في الحالة العكسية أي عند القيام بسياسة نقدية انكماشية سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة الحقيقي وهذا ما يرفع من تكلفة رأس المال وهذا له تأثير على نفقات الاستثمار التي تنخفض ومن ثم أثره على خفض الإنتاج .

اعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي وهو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الاستثماري والميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات وقد أكدت العديد من الدراسات التي قدمها الاقتصاديون حول قناة معدل الفائدة كتيلور في سنة 1995 الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثرا كبيرا على نفقات الاستهلاك والاستثمار مما يجعله ناقلا ما لأثر السياسة النقدية و لكن هذه النتيجة قوبلت بالرفض الشديد من قبل العديد من الباحثين أمثال (ben bernanke) و (mark getler) في سنة 1995 الذين يخالفون الطرح السابق ولديهم رؤية خاصة حيث يؤكدون أن الدراسات التجريبية تبين الآثار السيئة للتأثيرات المعبرة لأسعار الفائدة على تغيرات تكاليف رأس المال ويؤكدون أيضا على أن إحقاق أسعار الفائدة كآلية لنقل السياسة النقدية يشجع على البحث على ميكانيزمات أخرى وخصوصا قناة الائتمان .¹

ثانيا: قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغيير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال .

وتعمل قناة أسعار الصرف إلى جانب أسعار الفائدة لأن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أو تدهور في قيمة العملة الوطنية، فتتخفف أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري، ومنه زيادة الإنتاج الكلي وهذا مع مراعاة شروط تخفيض العملة وكذلك يجب أن لا يكون الانخفاض في أسعار الفائدة مضرا بقيمة العملة الوطنية .

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبته بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية .

¹ اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص ص 61 _ 62 .

ثالثاً: قناة الائتمان

تشير هذه القناة إلى أن حجم الائتمان يعتبر أحد المتغيرات المهمة بالنسبة للسياسة النقدية وذلك لعلاقته الوطيدة بحجم الإنفاق الكلي وتمازس هذه القناة في السياسة النقدية التقليدية وتعمل من خلال قناتين فرعيتين هما :

1) قناة الإقراض المصرفي

من خلال هذه القناة يتم إتباع سياسة نقدية توسعية التي تعمل على زيادة احتياطات البنوك والودائع لديها، وهذا الأمر يعني ارتفاع الإنفاق الاستثماري والموارد المالية المتاحة لإقراض القطاع العائلي وقطاع الأعمال وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي، ومعدل نمو الناتج .

2) قناة ميزانية المؤسسات

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها. وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام¹.

رابعاً: قناة أسعار الأصول

تعتبر هذه القناة عن وجهة نظر النقوديين في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد وذلك نتيجة أنهم يعتقدون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين هما :

1. نظرية توبن للاستثمار

عرض الاقتصادي توبن نظريته المسماة (q) لتوضيح تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد ويعرف توبن (q) بأنها القيمة السوقية للمنشأة مقسومة على تكلفة استبدال المنشأة، ووجد علاقة بين هذا المعدل وبين الإنفاق الاستثماري فإذا كانت (q) مرتفعة سيكون السعر السوقي للمؤسسة مرتفع بالنسبة لتكلفة الاستبدال وهذا سيزيد من الإنفاق الاستثماري. فالإتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة نسبة الأرصد بالمحفظة الاستثمارية بحوزة الجمهور مما يدفع الأفراد لشراء الأسهم، وبالتالي ارتفاع أسعارها، أي ارتفاع قيمة (q) ومنه ارتفاع حجم الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي .

2. نظرية قناة الثروة

توضح هذه النظرية تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك من خلال أن المستهلكين مع مرور الزمن يحاولون تحسين مستواهم الاستهلاكي وما يحدد إنفاقهم الاستهلاكي من خلال ثروتهم المالية فعندما ترتفع أسعار الأسهم ستزداد ثروتهم المالية وبالتالي تزداد مواردهم الحياتية والتي تؤدي إلى زيادة استهلاكهم .

¹ عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره ص 19_ 20 .

فاتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية، ثم ارتفاع أسعارها، وبالتالي زيادة ثروات الأفراد والتي ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك (السلع والخدمات) وبما أن الاستهلاك احد مكونات الطلب الكلي، فزيادة الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة الناتج .
وتزداد أهمية قناة أسعار الأصول في الدول المتقدمة التي تشكل الأوراق المالية جزء مهما من الثروة فيها، وتحدد مواردهم المالية طوال الحياة .¹

¹ اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص ص 62_ 63 .

المبحث الثاني : السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

لقد حدّ الاقتصاديون الكلاسيك من دور الدولة في الحياة الاقتصادية (الدولة الحارسة)، فقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حيادية النقود وتعبر النظرية الكمية للنقود عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن¹، حيث تشير هذه النظرية إلى أن النقود تطلب فقط للقيام بوظيفة التبادل، أي أن الطلب على النقود طلب مشتق فهي لا تطلب لذاتها، وقد اعتبرت هذه النظرية في مراحل تطورها الأولى أن القوة الشرائية للنقود تعتمد على العلاقة بين كمية النقود وبين كمية السلع والخدمات التي تشتري بها لتبين العلاقة الطردية الموجودة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار فأى تغيير يحدث في النقود المعروضة ينعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني.² وفق ما يطلق عليه بمعادلة التبادل.

إن معادلة التبادل التي صاغها " فيشر " سنة 1911، تؤكد وجود علاقة تناسبية وطرديّة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها.

ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضياً كما يلي :

$$MV = PT.....(1)$$

حيث :

M : كمية النقود المتداولة، وهي عامل خارجي (تحدها السلطات النقدية).

V : سرعة دوران وحدة النقد (عدد المرات التي يتم فيها انتقال وحدة النقد من يد إلى أخرى

خلال زمن معين).

P : مستوى العام للأسعار.

T : حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل، وطالما يفترض الكلاسيك أن الدخل ثابت عند

مستوى الاستخدام الكامل فإن حجم المبادلات ثابت في الأمد القصير.

ويمكن تحويل المعادلة (1) إلى معادلة أخرى، تحدد مستوى العام للأسعار:

$$P = MV / T.....(2)$$

وتصف هذه المعادلة العلاقة التناسبية المباشرة بين مستوى العام للأسعار وكمية النقد، وهذا يعني أن التغيير في كمية النقود إما بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي إلى تغيير طردي وبنفس النسبة في مستوى

¹ عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص 26 بتصرف .

² عوف محمد الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص 162 .

الأسعار، مع ثبات كل من كمية المبادلات (T)، وسرعة دوران النقد (V)، وعليه فالمستوى العام للأسعار دالة طردية في حجم النقد المعروض.¹

ليأتي بعد ذلك العالم مارشال الذي ادعى ان معاملة التبادل لا تكشف عن العوامل الأصلية التي تحكم سرعة الدوران وان بيان هذه العوامل يستدعي البحث في الأسباب التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بنسبة من مواردهم في صورة نقدية سائلة، فالواقع أن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار لا يحدث بطريقة كمية مباشرة مثلما افترض فيشر، إذ أن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار إنما يتم عن طريقة التأثير في النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم في صورة نقد سائل . وتصاغ وفق السياق التالي :

$$M_d = KPY$$

M_d : الطلب على النقود

K: نسبة التفضيل النقدي

P : متوسط أسعار السلع النهائية

Y: الدخل الحقيقي

وبمقارنة هذه الأخيرة بصيغة المبادلات لفischer نجد أن نسبة التفضيل النقدي باعتبارها مقلوب سرعة الدوران النقدية على اعتبار أن كل من النسبتين تعبر عن العلاقة بين التغير في كمية النقود والتغير في مستوى الأسعار، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن النظر إليها على اعتبار أن نسبة التفضيل النقدي دالة في مجموعة من العوامل التي تحدد السلوك الاقتصادي في صيغة كامبردج تطلب النقود لغرض أداء المعاملات ولغرض التحوط والأمان في مقابلة السيولة المطلوبة الطارئة وهو ما يشير ضمناً إلى الطلب على النقود M_d و الدخل الاسمي py بعلاقة مستقرة تسمح بالتنبؤ بسلوك دالة الطلب على النقود.²

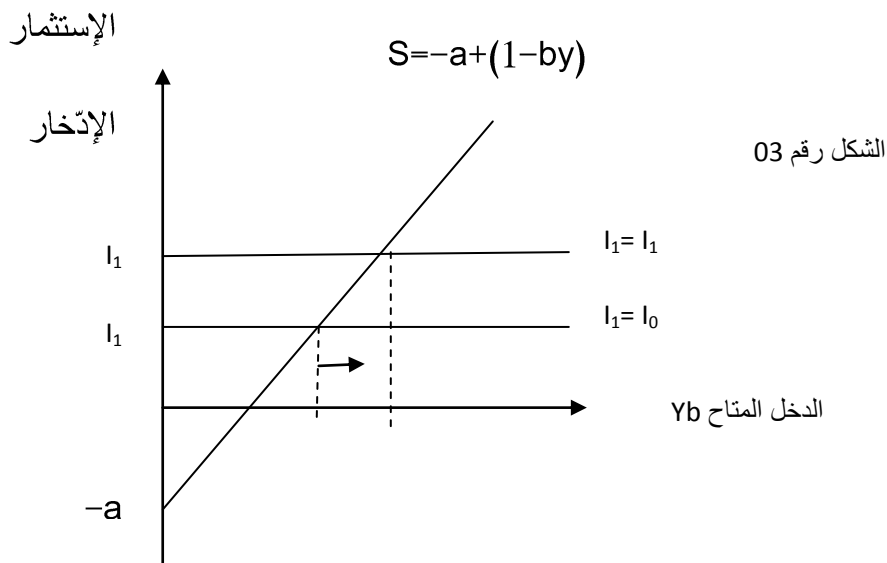
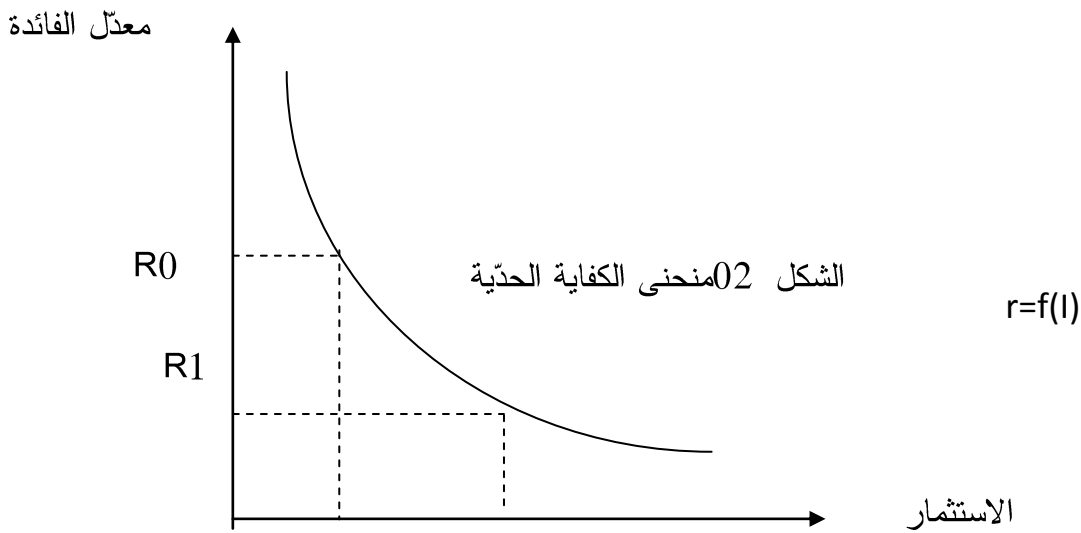
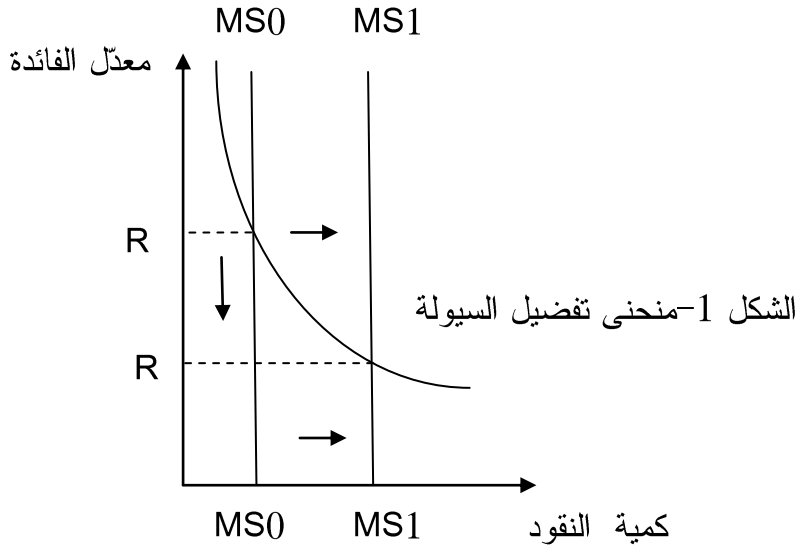
المطلب الثاني : السياسة النقدية في الفكر الكينزي

رغم إقرار كينز بفعالية السياسة المالية على حساب السياسة النقدية إلا أنه ساهم و الاقتصاد السويدي Wickzell فكسل في تطوير مفهوم السياسة النقدية من خلال التحليل النقدي الذي قام على نقد الفصل بين نظرية القيمة و نظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك لينفي بذلك كينز فكرة حيادية النقود (مخزن للقيمة) مدرجا معدّل الفائدة مع تبني ازدواجية التحليل طرحت هذه الأفكار في كتابه النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود سنة 1936.

وبالتالي نظر الفكر الكينزي للسياسة النقدية من منظور تأثير كل من سعر الفائدة و كمية النقود وكذا التفضيل النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

¹ بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وع التسير، جامعة الجزائر، 2005_2006 ص ص 29_30 .

² لحو موسى بوخاري، دور سياسة الصرف الاجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية الاقتصاد الجزائري نموذجا رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، دمشق، 2009، ص 4_5 .



المصدر: عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، منقول عن Wyploz, marchel burda & charles, 2nd, oxford un.inc, New york, first puplish, 1997, p202.

فسر الكينزيين تأثير السياسة النقدية من خلال المنحنيين (1) و(2) إذ يمكن التعرف على دورها انطلاقاً من مرونة تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة وكذا الكفاية الحدية لرأس المال.¹ إن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض إدارة وتحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد للسلطات النقدية وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدد من خارج السلطة النقدية في حين أن الطلب على النقود M_d يتحدد بتفضيل السيولة، أي أن تفضيل الرصيد النقدي يعد من أبرز مميزات التحليل الكينزي عند التحليل الكلاسيكي، بعد أن حدد كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود (دافع التبادل، دافع الاحتياط، دافع المضاربة) فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة كسواء الأوراق المالية من السوق النقدية على سبيل المثال سوف يؤدي إلى تحول منحني عرض النقود من MS_0 إلى MS_1 مثل ما هو موضح في المنحنى (1) وبما أن $(M_d=L_1+L_2)$ فإن الكمية الزائدة في ظل ثبات الدخل ستكون $(DMS=L_2)$

أي توظيف هذه النقود لأغراض المضاربة في السندات من لدن الأفراد مما يزيد الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية وبما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة فإن معدل الفائدة سينخفض من R_0 إلى R_1 مثلما هو موضح في المنحنى (1)، وبالتالي يؤثر ذلك على الاستثمار الذي يتمتع بمرونة عالية بالنسبة إلى معدل الفائدة على أساس العلاقة ما بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال بموجب أن معدل الفائدة قد انخفض فهذا يعني أن المنتجين سوف يزيدون من المشاريع الاستثمارية وعليه يرتفع الاستثمار من I_1 إلى I_0 مثلما هو موضح في المنحنى (3). وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكينزي تؤثر في الطلب الكلي الفعال والذي يتحدد وفق الاستهلاك و الاستثمار وبما أن الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي فزيادة الاستثمار طبقاً لآلية السياسة النقدية تؤدي إلى زيادة الدخل وهو ما يظهر في منحنى (3) إذ ارتفع التوازن من Y_0 إلى Y_1 وهذا بسبب عمل المضاعف.

لذلك فإن زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل وفقاً لتحليل كينز ويمكن أن نتصور الحالة العكسية عند تخفيض كمية النقود المعروضة، فالنقود ليست محايدة كما يرى الكلاسيك بل تلعب دوراً كبيراً في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي إلى الحد الأدنى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة في المجتمع.²

المطلب الثالث : السياسة النقدية في الفكر النقودي

ظهرت النظرية النقودية بفضل جهود الاقتصادي "ميلتون فريدمان" ومن تبعه من أعضاء مدرسة شيكاغو وذلك في ظل المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الغربية في السبعينات والتميز خصوصاً بانتشار ظاهرة الركود التضخمي الناتجة عن تزامن التضخم والبطالة وتحول التضخم إلى

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2005، ص 168

² الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012_2013، ص ص 55_56 .

ظاهرة شبه مزمنة جعلت الفكر الكينزي بأدواته التحليلية وتوصياته العملية يقف عاجزا عن مواجهتها وإيجاد الحلول الناجعة لها فجاءت هذه النظرية كانتقاد للنظرية الكينزية .

ظهرت النظرية النقودية أو كما يسميها البعض النظرية الكمية المعاصرة لمحاولة تحقيق إضافات جديدة على النظرية الكمية التقليدية وبما يتماشى مع احتياجات العصر الحديث لتشكل بذلك نظرية نقدية بارزة خصوصا بعد التأكيد على المصدر النقدي للتضخم، حيث أعاد فريدمان الاعتبار للعلاقة بين النقود والأسعار بل وخصص لها حيزا كبيرا من اهتمامه، فهو يعتبر التضخم وليس الإقديا، منتقدا بشدة التغيرات الكينزية للتضخم الناشئ عن الطلب، وفي إطار تفسيرهم للتضخم توصل النقوديون إلى أن التغيرات في المخزون النقدي تسبق التغيرات في الأسعار لتكون فرضية استقلالية عرض النقود ضرورية لتفسير ظاهرة التضخم النقدي، وباعتبار التضخم نقديا أعادت هذه النظرية الاعتبار للسياسة النقدية كأداة أكثر قوة وفاعلية في تحقيق الاستقرار النقدي خصوصا والاقتصادي على وجه العموم ¹.

ويرى فريدمان في تحليله النقدي أن النظرية الكمية هي نظرية الطلب على النقود قبل أن تكون للدخل أو الأسعار، كما أن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، ويرى أيضا أن السلطة النقدية هي التي تتحكم في عرض النقود حسب السياسة النقدية المطبقة، وبذلك يتبنى النقوديون مقاييس ارتفاع سنوي للكتلة النقدية حتى لا ترتفع هذه الأخيرة بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي.

وينطلق هذا الفكر الحديث من :

- الإيمان بدور الرأسمالية في النشاط الاقتصادي وحصر دور النشاط الحكومي؛
- دالة الطلب على النقود ثابتة بمتغيرات محدودة، أما دالة عرض النقود فتتغير باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود؛
- التشكيك في كفاءة السياسة المالية، والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في رقابة وإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي الحقيقي؛
- وجود معدل بطالة طبيعي؛
- السبب الرئيسي للتضخم هو معدل التوسع النقدي الكبير مقارنة بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد؛
- النقود تمارس أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدى القصير؛
- أحسن سياسة اقتصادية تنتهج من طرف الحكومة هي السياسة التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة مع النمو الاقتصادي دون تضخم.²

¹ بقبق ليلي اسمهان، إلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العزم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2014_2015، ص 213_ 215 .

² بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53_54 . .

خلاصة الفصل :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كل منهما خصص لدراسة السياسة النقدية ففي المبحث قمنا بدراسة مفهوم السياسة وأهدافها بالإضافة إلى أدواتها وقنوات إبلاغها أما فيما يخص المبحث الثاني فقد قمنا بدراسة السياسة النقدية في مختلف نظريات الفكر الاقتصادي وقد توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي مختلف الأدوات التي تعتمد عليها الدولة من خلال السلطة النقدية للتحكم في حجم العروض النقدي بما يحقق الاستقرار النقدي . وطالما أن السياسة النقدية ماهي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى إلى تحقيق نفس أهدافها خاصة فيما يتعلق بتشجيع النمو واستقرار المستوى العام للأسعار وصولاً إلى التشغيل الكامل وتحسين ميزان المدفوعات ومن أجل ذلك اعتمدت السياسة جملة من الأدوات صنفنا إلى صنفين أحدهما كيفية (السوق المفتوحة، سعر الخصم ...) وأخرى كمية (تأطير القروض، أسعار الفائدة ...) وقد توصلنا إلى أن السياسة النقدية لكي تجسد اثر تلك الأدوات في تحقيق الأهداف لابد لها من قنوات تمر عبرها تلك الأدوات تسمى بقنوات إبلاغ السياسة النقدية وقد صنفنا إلى أربع قنوات (سعر الفائدة، سعر الصرف، الائتمان، أسعار الأصول) .

أما فيما يخص مفهوم السياسة النقدية في مدارس الفكر الاقتصادي فقد تطرقنا إلى مفهومها في الفكر الكلاسيكي ثم الفكر النقودي مرورا بالفكر الكينزي، وقد توصلنا إلى اختلاف وجهات نظرهم اتجاه مفهوم السياسة النقدية وفعاليتها خاصة الفكر الكينزي باعتبار أن الفكر النقودي ماهو إلا استحداث للفكر الكلاسيكي .

الفصل الثالث

تفسير فعالية السياسة النقدية في

الجزائر خلال (2000_2015)

تمهيد :

بعدما تطرقنا إلى الجوانب النظرية لهذه الدراسة من خلال الفصل الأول الذي تناولنا فيه الإطار النظري للبنوك المركزية ومدى استقلاليتها ثم الفصل الثاني الذي تناولنا فيه الإطار النظري للسياسة النقدية فيما يتعلق بمفهومها و أهدافها و أدواتها وتطورها عبر الفكر الاقتصادي، خصصنا هذا الفصل إلى دراسة حالة الجزائر وذلك من خلال إسقاط بعض الجوانب النظرية على الجزائر لمعرفة مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها والى أي مدى ساهمت في ذلك. ومن أجل ذلك ارتأينا وضع عنوان الفصل تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2015 وقد ركزنا بشكل كبير على الفترة 2000_2015 التي عرفت توجهها مغايرا تماما للفترة سابقتها. ومن أجل الإلمام بكل ما سبق تطلب منا هيكله الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول : ماهية بنك الجزائر

المبحث الثاني : مسار السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثالث : اثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية

المبحث الأول : البنك المركزي الجزائري

المطلب الأول : نشأة البنك المركزي الجزائري

قبل التطرق إلى البنك المركزي الجزائري الحالي نأخذ لمحة عن بنك الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي. عند الاحتلال الفرنسي سنة 1830 كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية، تتميز بقلّة دور النقود في المبادلات وبنظام المعدنين (الذهب والفضة)، وقد كانت هناك دار لسك النقود، أما الفرنك الفرنسي فلم يتقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد 19 سنة من تاريخ الاحتلال . ويعتبر بنك الجزائر ثالث مؤسسة مصرفية آنذاك بعد أن كانت الأولى تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/7/19، والثانية هي la comtoir national d'escompte، وقد تأسس بنك الجزائر سنة 1851 برأسمال قدره 3 مليون فرنك مقسمة على 6 آلاف سهم . وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته اعتمادا بنصف قيمة رأسماله المدفوع، وربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي، وحق تعيين المدير وحق تحديد مدة إصدار الاوراق النقدية .

وقد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة 1880 _ 1900 بسبب الإسراف في منح القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين، مما دفع بالسلطات الفرنسية عام 1900 باتخاذ إجراءات جذرية بشأنه، كنقل مقره إلى باريس، وتغيير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس، وتغيير أسس الإصدار والتغطية، وتخصيص 3 مليون فرنك تكرر للتمويل الزراعي بالإضافة إلى تعيين محافظ ونائبه مع 15 عضوا من فرنسا والجزائر وتونس، وتفويض البنك حق الإصدار دون تقييد المدة. وفي تاريخ 1958/9/19 فقد البنك حقه في الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها، وعاد اسمه مجددا بنك الجزائر وقد ظل يعمل إلى تاريخ 1962/12/31، حيث ورثه ابتداء من اليوم التالي البنك المركزي الجزائري. والذي هو ورقة بحثنا في هذا المبحث.¹

تأسس البنك المركزي الجزائري بالقانون رقم 62 / 144 بتاريخ 1962/12/13 حيث ورث فعاليات بنك الجزائر²، السابق التابع لبنك فرنسا ووزارة المالية الفرنسية³، ومول برأس مال قدره 40 مليون فرنك جديد مملوكة بالكامل للدولة وقد كلف بعدها بمهمة البنك المركزي بصفته بنكا للإصدار النقدي وكذا إشرافه على البنوك الثانوية (بنك البنوك)، كما اعتبر الممول والمسير للشؤون النقدية للدولة لكن تمتع البنك المركزي بهذه الوظائف لم يكن بصفة مطلقة وهذا يعود لطبيعة المرحلة التي كانت تحياها الجزائر إذ بموجب قانون المالية لسنة 1965 وضع البنك المركزي كلية لخدمة الخزينة وهذا بمنحها تسهيلات غير منتهية ولا مشروطة، الشيء الذي قلل من دور البنك المركزي في الاقتصاد الجزائري آنذاك إذ لم يتعدى

¹ شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص 48_49

² دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، رسالة تدخل ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 1997، ص 147.

³ شاكر القرويني، نفس المرجع، ص 51 .

دوره وظيفة المحاسب البسيط للخرينة ونجم عن ذلك الكثير من اللامبالاة في الإصدار النقدي بدون مقابل مما أدى إلى بداية تكون الاختلالات النقدية التي أصبحت فيما بعد هيكلية.¹ وللبنك المركزي الجزائري امتياز إصدار العملة الورقية والمعدنية، بما في ذلك استبدال التالف منها بالجديد وهو المسئول عن التداول النقدي والسياسة النقدية والقاعدة النقدية والغطاء النقدي وهو الذي يبيع ويشترى ويحتفظ بالذهب والعملات الأجنبية .

والبنك المركزي الجزائري هو المسئول عن توزيع الائتمان وتقرير شروطه والمراقبة عليه وهو بنك البنوك والمقرض الأخير للنظام الائتماني وبه تتم تسوية حقوق وديون البنوك فيما بينها عن طريق المقاصة (غرفة المقاصة موجودة في البنك المركزي دون سواه).

وهو بنك الدولة يقدم لها الإمدادات والاستشارات فيما يخص الوضع المالي للدولة والنمو الاقتصادي للبلاد وهو الرقيب على التحويل الخارجي كما انه المسئول عن ميزان المدفوعات وتتمثل رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك في تقارير الحركات المالية التي تقدمها البنوك إليه في العاصمة يوميا، تبين فيها خلاصة بالمدفوعات والمقبوضات التي أجرتها، أما فروع البنك المركزي في الولايات فهي ملزمة بتقديم التقارير إليه في العاصمة مرة كل عشرة أيام تتضمن خلاصة بالفعاليات المصرفية ككل في الولاية وتقارير شهرية تتضمن إضافة للإحصائيات المصرفية الشهرية تقريرا اقتصاديا حول الزراعة والصناعة والتجارة في الولاية.²

وتعرف المادة 9 من قانون النقد والقرض البنك المركزي على انه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر، ويتبع قواعد المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة " . كما أن مقره في مدينة الجزائر، وأتيحت له الفرصة لفتح فروع أو وكالات في ككل المدن حيث يرى ضرورة لذلك _المادة 11_ وتمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية المادة _ 10_ .³ فهو يمثل قمة الجهاز المصرفي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر فهو المسئول عن سير السياسة النقدية .⁴

المطلب الثاني : إدارة بنك الجزائر ومراقبته

حسب المادة 119 من قانون النقد والقرض " يقوم البنك المركزي بإدارته ومراقبته محافظ ويعاونه ثلاث نواب له، ومجلس النقد والقرض، ومراقبان " بحيث يتصرف مجلس النقد والقرض بصفته كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية .⁵

¹ دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 141 .

² شاكر القرويني، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³ عبيدي الشافعي، **قانون القرض والنقد**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 11_ 12 .

⁴ دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي، نفس المرجع، ص 58 .

⁵ دحمان بن عبد الفتاح، فعالية السياسة النقدية في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 244 .

أولاً: إدارة بنك الجزائر

1. محافظ البنك ونوابه

تنص المواد (13، 14، 15) المتعلقة بالأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بقانون النقد والقرض على أن إدارة بنك الجزائر يتولاها محافظ يساعده ثلاث نواب، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية. تتنافى وظيفة المحافظ مع كل عهدة انتخابية وكل وظيفة كل وظيفة حكومية وكل وظيفة عمومية، وكذلك الأمر بالنسبة لوظيفة نائب المحافظ. حيث لا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو وظيفة أثناء عهدهم ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع النقدي أو المالي أو الاقتصادي، ولا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أية مؤسسة جزائرية كانت أم أجنبية، ولا يمكن أن يقبل أي تعهد عليه توقيع أحدهم في محفظة بنك الجزائر ولا في محفظة أية مؤسسة عاملة في الجزائر. ويحدد مرتب كل من محافظ البنك ونوابه بمرسوم ويتحمله بنك الجزائر ويتقاضى المحافظ ونوابه أو ورثتهم عند الاقتضاء، إلا في حال العزل بسبب خطأ فادح تعويضاً عند انتهاء ممارسة وظيفتهم ويساوي مرتب سنتين يتحمله بنك الجزائر وذلك باستثناء كل مبلغ آخر يدفعه هذا البنك. ولا يجوز للمحافظ ونوابه خلال مدة السنتين بعد نهاية عهدهم أن يسيروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة للسلطة أو مراقبة بنك الجزائر أو شركة تسيطر عليها مثل هذه المؤسسة ولا أن يعملوا كوكلاء أو مستشارين لمثل هذه المؤسسات أو الشركات.¹

يتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر، ويتخذ محافظ بنك الجزائر الذي يدعى في صلب النص " المحافظ " جميع تدابير التنفيذ ويقوم بجميع الأعمال في إطار القانون. ويوقع باسم بنك الجزائر جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية والحصائل وحسابات النتائج. ويمثل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام.²

2. مجلس النقد والقرض

حسب المواد (18 إلى 25) يتكون مجلس الإدارة من:

المحافظ، رئيساً

نواب المحافظ الثلاثة

¹ المادة (13، 14، 15) من الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.

² المادة 16 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي. يحل المستخلفون محل الموظفين في حالة غيابهم أو شغور وظائفهم حسب الشروط نفسها.¹

يدير بنك الجزائر مجلس إدارة يخول السلطات الآتية :

- يتداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات أو الفروع أو إلغائها؛
- يضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر؛
- يوافق على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب اعون بنك الجزائر؛
- يتداول بمبادرة من المحافظ بشأن جميع الاتفاقيات؛
- يفصل في شراء العقارات وفي التصرف فيها؛
- يبت في جدوى الدعاوي القضائية التي ترفع باسم الجزائر بإجراء المصالحات والمعاملات؛
- يحدد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة؛
- يحدد الشروط والشكل للذين يعد بنك الجزائر بموجبها حساباته ويضبطها؛
- يضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه الى رئيس الجمهورية؛
- يطلع بجميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.²

يعقد الموظفون ومستخلفوهم لدى ممارستهم عهدتهم كأعضاء في مجلس الادارة جلساتهم بهذه الصفة.³ ويحدد المجلس بدل حضور الموظفين الثلاثة وكذا الشروط التي يتم بموجبها تسديد مصاريفهم المحتملة لتنتقلهم وإقامتهم⁴. ويستدعي المحافظ مجلس الادارة ويرأسه ويحدد جدول أعمال دوراته ويرأس الجلسة في غيابه نائب المحافظ الذي يتولى نيابته. ويجتمع مجلس الإدارة بناء على استدعاء من رئيسه كلما دعت الضرورة الى ذلك، كما يجتمع إذا طلب ثلاثة أعضاء ذلك.⁵

¹ المادة 18 من الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.

² المادة 19 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض، ر04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.

³ المادة 20 من الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.

⁴ المادة 21 من الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.

⁵ المادة 22 من الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.

تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا¹. ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يفشوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة وقائعهم أو معلومات عليهم بموجب القانون وماعدا الحالات التي يدعون فيها لإدلاء شهادة في دعوى جزائية ويلزم بنفس الواجب كل شخص يلجأ الى مجلس الإدارة في سبيل تأدية مهامه².

ثانيا: مراقبة بنك الجزائر

حسب المادتين (26_ 27) من الأمر 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض، تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية، يمارس المراقبان وظائفهما بالدوام الكامل ويكونان في وضعية انتداب من إدارتهما الأصلية وتنتهي مهامهما حسب الأشكال نفسها .

يجب أن تكون للمراقبين معارف لاسيما المالية منها وفي مجال المحاسبة المتصلة بالبنوك المركزية تؤهلها لأداء مهمتهما. و يتحدد كيفية دفع مرتبهما عن طريق التنظيم ويحدد مجلس الإدارة تنظيم هيئة المراقبة والوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفهما .

يقوم المراقبان بحراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر وجميع العمليات التي تقوم بها ويمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا حراسة وتنظيم السوق النقدية وسيره .ويمكن أن يجري المراقبان معا أو كل على حدا عمليات التدقيق والمراقبة التي يريانها مجدية، ويرفقان تقريرا لمجلس الإدارة عول عمليات تدقيق حسابات نهاية السنة المالية والتعديلات المحتملة التي يقترحانها ، كما يرفقان تقريرا إلى الوزير المكلف بالمالية خلال الأشهر الأربعة التي تلي اختتام السنة المالية وتبلغ نسخة من التقرير إلى المحافظ. ويجوز للوزير المكلف بالمالية أن يطلب منهما في كل حين تقارير حول مسائل معينة تدخل ضمن اختصاصهما³.

المطلب الثالث : صلاحيات بنك الجزائر وعملياته

أولا : الصلاحيات العامة

- تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم

¹ المادة 24 من الأمر المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.

² المادة 25 من الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.

³ المادة 26_ 27 من الأمر 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

الحركة النقدية ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف.¹

- تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية، كما يمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وأحوال المالية العامة، وبشكل عام تنمية الاقتصاد، ويطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد، ويحق له أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذا الإدارات المالية أن تزوده بكل الإحصاءات والمعلومات التي يرى فائدة منها لمعرفة تطور الأوضاع الاقتصادية والنقد وميزان المدفوعات والاستدانة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك يحدد كيفية عمليات الاقتراض من الخارج ويرخص بها، تعلق الأمر بقروض قامت بها الدولة أو لحسابها. ويجمع كل المعلومات المفيدة لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية نحو الخارج ويبلغها للوزارة المكلفة بالمالية.
- يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف والدولية، ويمكنه عند الحاجة أن يمثل الحكومة لدى هذه المؤسسات وفي المؤتمرات الدولية. ويشارك في التفاوض بشأن عقد اتفاقات دولية للدفع والصرف والمقاصة ويتولى تنفيذها، ويعقد كل تسوية تقنية تتعلق بكيفيات انجاز هذه الاتفاقات ويجري تنفيذ بنك الجزائر المحتمل لهذه الاتفاقات لحساب الدولة.²

ثانيا : إصدار النقد

يصدر بنك الجزائر العملة النقدية، ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ وفقا للفقرة "أ" من المادة 62) والتي تنص على أنه يخول المجلس بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يلي إصدار النقد، كما هو منصوص عليه في المادتين (4 و 5) من هذا الأمر وكذا تغطيته (. تتضمن تغطية النقد العناصر الآتية :

- السبئك الذهبية، والنقود الذهبية؛
- العملات الأجنبية؛
- سندات الخزين؛
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.³

¹ المادة 35 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

² المادة 36_37 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

³ المادة 38 من الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.

ثالثا : العمليات، تنص المواد (39 إلى 55) من الأمر 11/ 03 المتعلق بالنقد والقرض على أن بنك الجزائر يقوم بالعمليات التالية :

- الاحتياطي من الذهب الذي يتوفر عليه بنك الجزائر ملك الدولة. ويمكن بنك الجزائر أن يقوم بكل العمليات على الذهب ولاسيما بالشراء والبيع والاقتراض والرهن وذلك نقدا ولأجل، كما يمكن له أن يستعمل الأرصدة من الذهب كضمان لأي تسبق موجه للتسيير النشاط للديون العمومية الخارجية. وفي هذه الحالة يستمع إلى مجلس النقد والقرض ويخطر رئيس الجمهورية بذلك.
- يجوز لبنك الجزائر أن يشتري أو يبيع أو يخضم أو يعيد الخضم أو يضع أو يأخذ تحت نظام الأمانة ويرهن ويسترهن أو يودع و يأخذ كوديعة كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وكذا كل الأرصدة لعملات الأجنبية، ويدير احتياطات الصرف ويوظفها. كما يجوز لبنك الجزائر في هذا الإطار الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية محررة بعملة أجنبية ومسعرة بانتظام في الفئة الأولى لدى الأسواق المالية الدولية .
- يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض كفاءات وشروط إعادة الخضم و أخذ وضع تحت نظام الأمان أو تسبيقات من سندات بالعملة الوطنية من قبل بنك الجزائر. ويحدد حسم العمليات المنصبة على السندات العمومية التي يقوم بها البنك المركزي والمنصوص عليها في المواد السابقة، وفقا لأهداف السياسة النقدية .
- يمكن لبنك الجزائر أن يمنح تسبيقات للبنوك من العملات وسبائك الذهب والعملات الأجنبية ومن السندات العمومية والخاصة. ولا يمكن بأية حال أن تتعدى مدة هذه التسبيقات سنة واحدة .
- يمكن لبنك الجزائر أن يمنح البنوك قروضا بالحساب الجاري لمدة سنة على الأكثر. ويجب أن تكون هذه القروض مكفولة بضمانات من سندات الخزينة أو بالذهب أو بالعملات الأجنبية أو بسندات قابلة للخضم بموجب الأنظمة المتخذة بهذا الخصوص من مجلس النقد والقرض .
- يتعهد المقترض تجاه بنك الجزائر في الحالات المنصوص عليها في المواد أعلاه، بتسديد مبلغ القرض الذي منح له في الأجل المستحق .
- يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخضم أو لمنح التسبيقات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات .
- يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري، لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوم متتاليا أو غير متتالي أثناء سنة تقويمية وذلك على أساس تعاقدية وفي حدود حد أقصى يعادل عشرة في المائة من الإيرادات العادية للدولة خلال السنة الميزانية السابقة، كما يرخص لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبيقا يوجه حصريا للتسيير النشاط للمديونية العمومية الخارجية. يتحدد كيفيا تنفيذ هذا التسبيق وتسديده لاسيما جدول استحقاق التسديد عن طريق اتفاقية بين

البنك المركزي والخزينة العمومية وبعد الاستماع إلى مجلس النقد والقرض، ويخطر رئيس الجمهورية بذلك .

- بنك الجزائر هو المؤسسة المالية للدولة بالنسبة لجميع عمليات صندوقها وعملياتها المصرفية و القرضية ، ويتولى بدون مصاريف، مسك الحساب الجاري للخزينة ويقوم مجانا بجميع العمليات المدينة والدائنة التي تجرى على هذا الحساب. وينتج الرصيد الدائن للحساب الجاري فوائد بنسبة تقل ب 1 % عن نسبة الرصيد المدين. ويحدد هذه النسبة مجلس النقد والقرض.¹

يتولى بنك الجزائر مجانا ما يلي :

_ توظيف القروض التي تصدرها او تضمنها الدولة لدى الجمهور .

_ دفع قسائم السندات التي تصدرها أو تضمنها الدولة بالتعاون مع الصناديق العمومية .

- يمكن لبنك الجزائر بغية تحصيل ديونه المشكوك فيها أو المتأخر إيفائها، أن يتخذ جميع الضمانات في شكل رهون حيازية أو رهون، كما يمكن له أن يشتري بالتراضي أو البيع القسري كل ملك منقول أو غير منقول، وعلى البنك أن يتصرف في الأملاك التي اكتسبها بهذه الصفة في أجل سنتين إلا إذا استعملها لحاجات عملياته .²

¹ المادة (39 إلى 49) من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 اوت 2003، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 52، الصادرة في 27 اوت 2003.

² المادة 55 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 اوت 2003، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 52، الصادرة في 27 اوت 2003.

المبحث الثاني : مسار السياسة النقدية في الجزائر من 1962 إلى 2015

المطلب الأول : السياسة النقدية في ظل الاقتصاد المخطط (1962_1989)

إن الفترة الممتدة من 1962 إلى 1989 هي فترة إقامة وتشديد الجهاز المصرفي الجزائري وعليه لم تكن السياسة النقدية انذاك واضحة المعالم التقنية¹. وسيتم توضيح ذلك من خلال عرض تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال هاته الفترة .

الجدول رقم:1 يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 1964 _ 1989

الوحدة / مليار دينار

السنة	الكتلة النقدية	السنة	الكتلة النقدية	السنة	الكتلة النقدية	السنة	الكتلة النقدية	السنة	الكتلة النقدية
1964	4.77	1970	13.1	1976	43.60	1982	137.89	1988	292.96
1965	5.29	1971	13.93	1977	51.95	1983	165.93	1989	308.15
1966	5.78	1972	18.14	1978	67.46	1984	194.72		
1967	7.51	1973	20.36	1979	79.69	1985	223.86		
1968	10.16	1974	25.77	1980	93.54	1986	227.02		
1969	11.62	1975	33.75	1981	109.15	1987	257.90		

المصدر : من إعداد الطالب، بناء على معطيات البنك الدولي .

انتهجت الجزائر منذ 1965 التسيير الاقتصادي المركزي المشابه لدول أوروبا الاشتراكية و القائم على إحداث تنمية اقتصادية شاملة وسريعة في كل القطاعات، الأمر الذي نجم عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية وقلة مردوديتها .

والجزائر كغيرها من الدول الاشتراكية أوكلت مهمة الإصدار بالدرجة الأولى إلى وزارة المالية التي تقوم بالوصاية على كل الأعوان النقديين والماليين، أي أن دراسة عرض النقود ترجع أساسا إلى تقدير كمية النقود الواجب إصدارها حتى تسمح لتمويل وتسيير الاقتصاد وفقا للأهداف المخططة ونتيجة لذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه المعطيات هو هل كانت هناك مراقبة فعلية وحقيقية للمعروض النقدي خلال الفترة 1962_1989².

¹ دحمان بن عبد الفتاح، فعالية السياسة النقدية في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 266 .

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 166 _ 167 .

من خلال الجدول أعلاه يتضح للباحث ارتفاع شديد في حجم الإصدار النقدي حيث وصل سنة 1989 إلى 308.15 مليار دينار بعد أن كان 4.77 مليار دينار في سنة 1964 وهو ما يوضح تضاعف الكتلة النقدية ب 64 مرة من سنة 1964 إلى سنة 1989. وعليه يتبين لنا انه لم تكن هناك أدنى رقابة للبنك المركزي على المعروض النقدي .

وعليه يمكن تقسيم الفترة إلى ثلاث عقود لتوضيح معالم السياسة النقدية، عقد الستينات، عقد السبعينات وأخيرا عقد الثمانينات .

أولا : فترة الستينات

لقد كانت فترة الستينات هي بداية لتشكيل نواة الجهاز المصرفي الجزائري حيث تم إنشاء البنك المركزي الجزائري في 1962/12/13 بالإضافة إلى تأميم البنوك الأجنبية لتصبح بنوك وطنية تعود ملكيتها للدولة كليا وذلك في سنة 1966. من اجل ذلك فإن سيرورة السياسة النقدية خلال هاته الفترة لم تكن واضحة المعالم ذلك أن البنوك كانت بعيدة عن وظيفتها الأساسية فقد كانت الخزينة آنذاك تلعب الدور الرئيسي في توجيه سياسة البنك المركزي ولو بطريقة غير مباشرة، الشيء الذي يعكس الإفراط في الإصدار النقدي خلال هاته الفترة.¹

ثانيا : فترة السبعينات

تميزت هاته الفترة بإصلاح مالي سنة 1971 جاء لضبط نظام التمويل وتحديد علاقات التمويل فيه إضافة إلى تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة . كما تميزت هاته الفترة انطلاق المخططين الرباعيين، الأول (1970_1973) والثاني (1974_1977) الأمر الذي أدى إلى إخضاع دور النقد للسياسة الميزانية وإلغاء الحد الأقصى لمساهم البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع سياسة التسيير الإداري للائتمان لتمويل النشاط الإداري للائتمان لتمويل النشاط الاقتصادي اسند هذا الدور لوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد والقرض لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا .

وللإشارة، ابتداء من عام 1978 تم التنازل عن المبادئ التي جاء بها إصلاح 1971، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل المؤسسات العمومية بواسطة قروض طويلة الأجل، وبذلك تم تهميش دور البنك في عملية التنمية

¹ دحمان بن عبد الفتاح، فعالية السياسة النقدية في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 267 .

وأضعاف قدرتها في تعبئة الادخار بل أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في منح القروض مع تعاضد دور الخزينة في هذا المجال . وكل ذلك كان يحول دون قيام السياسة النقدية واتضح معالمها ¹.

ثالثا : فترة الثمانينات

عرفت هذه الفترة اصلاحين نقديين هامين احدهما كان في سنة 1986 والثاني في سنة 1988 . جاء القانون البنكي الصادر في 19 أوت 1986 بعدة تغييرات على مستوى هيكل النظام البنكي إذ فرق بين البنك المركزي وبين البنوك المتخصصة. فقد أصبح البنك المركزي يتكفل بأداء المهام الأصلية للبنوك المركزية مثل :

_ احتكار امتياز الإصدار النقدي؛

_ تنظيم التداول النقدي؛

_ مراقبة توزيع القروض للاقتصاد؛

_ تسيير احتياط الصرف؛

إضافة إلى ذلك فقد استعاد البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية من خلال المادة 19 من القانون (86_12) لما في ذلك من تحديد لسقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض بهدف الحد من الاعتماد على الإصدار النقدي في التمويل الاقتصادي .

وقد كانت الصدمة النفطية ل 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في نظام التخطيط المركزي وكانت سنة 1988 بداية الإصلاح الاقتصادي المتعثر²، بصدور القانون 88_06 الصادر في 12/1/1988 المتعلق باستقلالية البنوك في ممارسة مهامها بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية والقائم على مبدأ المردودية المالية للتجارة لمختلف الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة ³. وبالرغم من جملة الإصلاحات التي عرفتها فترة الثمانينات إلا أن أداء السياسة النقدية لهاته الفترة كان مقبول إلى حد بعيد .

المطلب الثاني : مسار السياسة النقدية خلال الفترة 1990_2000

نظرا للظروف التي عايشتها الجزائر مع الثمانينات على مختلف الأصعدة وجدت نفسها أمام خيار المؤسسات النقدية والمالية الدولية معيدة بذلك النظر في سياستها الاقتصادية وتشريعاتها التنظيمية لتعيد الاعتبار بصفة خاصة لسياستها النقدية التي عرفت صدور قانون يخرج السلطة النقدية القائمة عليها من وضع التبعية إلى وضع الاستقلالية ⁴.

¹ بلوافي محمد، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1970_2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2012_2013، ص 210 .

² بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص ص154،151.

³ بلوافي محمد، نفس المرجع، ص 210_211 .

⁴ دحمان بن عبد الفتاح، فعالية السياسة النقدية في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 282 .

وعليه تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، إذ أعاد القانون رقم 90_10 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14/4/1990 الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير في الكتلة النقدية.¹

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 _ 2000 توجهين للسياسة النقدية، التوجه الأول امتد من 1990 _ 1993 وفيه تبنت الجزائر سياسة نقدية توسعية، والتوجه الثاني امتد من 1994 _ 2000 وفيه تبنت الجزائر سياسة نقدية انكماشية. وسيتم تفصيل كل توجه على حدة .

التوجه الأول : 1993_1990

إن مختلف التطورات التي حصلت منذ 1990 إلى غاية 1993 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في هاته الفترة، ففي الفترة الممتدة 1990_1993 كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، تهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة ويظهر ذلك من خلال توسع حجم الإصدار النقدي لهاته الفترة²، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول 2: يوضح تطور الكتلة النقدية ومعدلات التضخم خلال الفترة 1990 _ 1993

السنة	1990	1991	1992	1993
الكتلة النقدية. م/د	343.32	414.75	544.18	584.18
معدل التضخم. %	16.6	25.9	31.7	20.5

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي ، الديوان الوطني للإحصائيات

وكما نلاحظ من خلال الجدول التوسع الشديد في المعروض النقدي الشيء الذي انجر عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور ضغوط تضخمية حيث بلغت أقصى قيمة سنة 1992 بنسبة 31.7%. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني .

¹ بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990_2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 41، جامعة الشلف، 2008، ص 29 .

² بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، نفس المرجع، ص 30 .

التوجه الثاني : 1994_2000

على عكس الفترة السابقة (1990_1993) التي تبنت فيها الدولة الجزائرية سياسة نقدية توسعية تم تغيير وجهة السياسة النقدية خلال الفترة (1994_2000) وفيها تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من عام 1994 تزامنا مع انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف التخفيض والتقليل من حدة الضغوط التضخمية التي بلغت مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط¹. وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995 و الذي نص على جملة من الأهداف منها :

- الحد من التوسع في الكتلة النقدية بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994 وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة .
 - جعل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20% .
 - تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى اقل من 10% .
- ولتحقيق جملة الأهداف تلك قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات في مجال السياسة النقدية والتي اتسمت بالصرامة في التنفيذ :

- اللجوء منذ 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من توسع نمو الكتلة النقدية M2 .
- التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال نظام الاحتياطي القانوني الإجمالي سنة 1994 بنسبة تقدر ب 25 % تطبق على كافة الودائع بالعملة الوطنية، ويهدف استعماله إلى مراقبة سيولة البنوك التجارية لتفادي مخاطر الائتمان .

ومن ضمن النتائج المتوصل إليها انه قد تم بالفعل تقليص نمو الكتلة النقدية إلى 15.5 % سنة 1994 بعد أن كانت 21.6 % سنة 1993. إلا أن معدلات التضخم بقيت عند مستويات مرتفعة 29% سنة 1994 لينطلق بعد ذلك ما يعرف ببرنامج التعديل الهيكلي (1995_1998) وهو الأوسع والأشمل يمتد إلى 3 سنوات يهدف إلى العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف ومن بين النتائج الايجابية التي خرج بها هي تخفيض معدل التضخم إلى حدود قياسية 5% سنة 1998 و 0.3 % سنة 2000².

¹ بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990_2006، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 195 .

والجدول التالي يوضح أهم تلك التغييرات :

الجدول 3 : تطور الكتلة النقدية ومعدلات التضخم خلال الفترة 1994_2000

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
M2 %	15.3	10.5	15	17.9	19.1	14	13
م.تضخم	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر بالفعل تمكنت من التقليل من حدة الضغوط التضخمية عن طريق التقليل من الإصدار النقدي خاصة في سنتي 1999 _ 2000 وهو ما يعكس بالفعل التوجه الجديد للسياسة النقدية خلال الفترة 2000_1994 .

المطلب الثالث : توجهات السياسة النقدية لفترة 2001 _ 2015

يعرف القانون المتعلق بالنقد والقرض وتعديلاته الإطار المؤسسي للسياسة النقدية ويحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية وتشير المادة 55 من هذا القانون هدف السياسة النقدية، " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".¹

ولتوضيح معالم السياسة النقدية خلال هذه الفترة نقوم بتحليل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2015_2001

الجدول 4 : تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2001_2015

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
M2	22.2	17.3	15.6	10.5	10.7	18.6	24.2	
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
M2	16	3.2	15.4	19.9	11.46	7.35	12.28	0.3

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية : الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي

¹ رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000_2011، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 21_62، 2013، ص 205

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع خلال الفترة 2001_2015 عرفت اضطرابات بين الزيادة والنقصان ففي سنة 2001 عرفت الكتلة النقدية M2 ارتفاعا ملحوظا قدر ب 22.2% مقارنة بسنة 2000 أين بلغت 13% و ذلك راجع إلى تراكم احتياطات الصرف نتيجة ارتفاع أسعار البترول زد عليها انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ قدر ب 7 مليار دولار لتشهد بعد ذلك تراجع طفيف في سنة 2002 ليستمر هذا التراجع لغاية سنة 2005 مما يعبر على انخفاض فائض في السيولة في الاقتصاد الوطني ويرجع السبب في ذلك إلى تدخل البنك المركزي في التحكم في السياسة النقدية وذلك عن طريق إتباع بديل نقدي تمثل في سياسة التكيف والتوسع.

لتعود للارتفاع مجددا في سنة 2006 و 2007 أين بلغت ذروتها بمعدل 24.2% وقد تزامنا ذلك مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005_2009 الذي خصص له مبلغ قدره 4200 مليار دينار.

وفي سنة 2009 سجلت الكتلة النقدية M2 أدنى مستوى لها بنسبة 3.2% ويرجع ذلك إلى سببين يتمثل السبب الأول وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض الودائع تحت الطلب وهو ما اثر على قدرة البنوك على الائتمان.

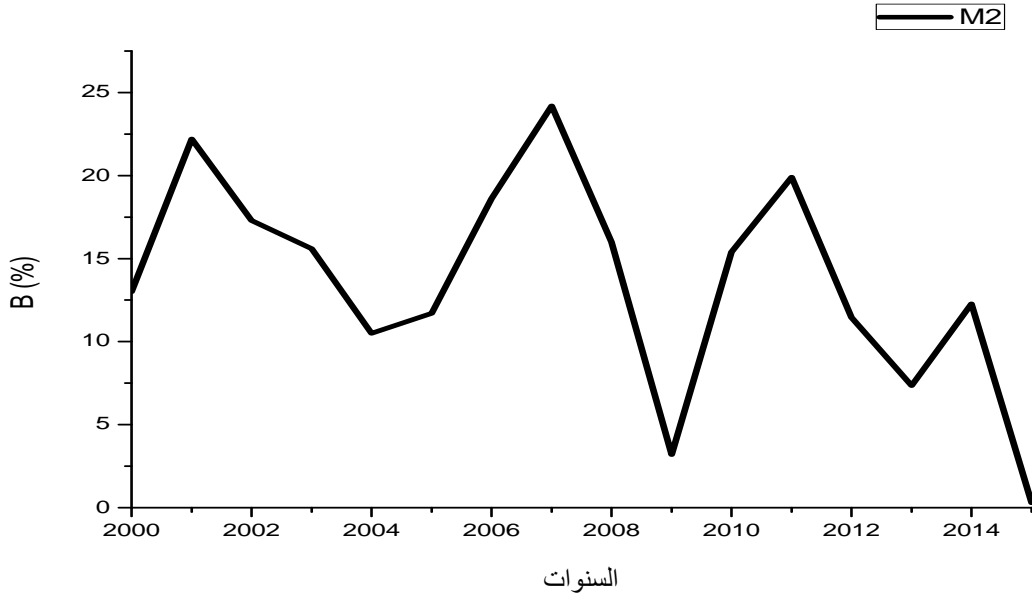
وبعد التواضع الشديد في وتيرة النمو النقدي في 2009 سجلت سنة 2010 استئناف التوسع النقدي بنسبة 15.4 مقارنة بسنة 2009 ويعتبر مجمل الموجودات الخارجية الصافية المتغير المحدد في التوسع النقدي في 2010 ليبرز من جديد كمصدر مهم للنمو النقدي بالمفهوم M2 لتستمر في الارتفاع لغاية سنة 2011 لتعتبر السنة الثالثة التي تشهد أكبر معدل بعد سنتي 2001 و 2007 ونجد مصدر هذا النمو في تحسن حجم الودائع لدى البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي مثل نسبة 74.10% من العرض النقدي في الاقتصاد وقد تزامن ذلك مع انطلاق برنامج توطيد النمو 2010_2014 الذي خصص له مبلغ قدره 21.214 مليار دينار.¹

ليشهد بعد ذلك انخفاض سنة 2012 ليستمر في التباطؤ إلى غاية سنة 2014 ويرجع هذا التباطؤ إلى التراجع القوي في صافي الموجودات الخارجية الذي يعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي أما فيما يخص سنة 2015 فقد عرفت أدنى نسبة لتطور المعروض النقدي بنسبة 0.3% نتيجة الصدمة التي تعرضت لها الجزائر في سنة 2014 بالنسبة لأسعار المحروقات إذ عرفت انخفاض شديد.

والشكل التالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على الكتلة النقدية M2 .

¹ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000_2013، مجلة رؤى اقتصادية، ع 7، ديسمبر 2014، ص ص 26_27 .

الشكل رقم5: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 2015_2000 .



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم: (4)

وعلى العموم فإن الفترة الممتدة من 2015_2000 تميزت بالتوسع النقدي وقد ساعد في ذلك عدة عوامل من بينها:

- تحسن أسعار البترول؛
- تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- تراكم كبير في احتياطات الصرف الأجنبي؛
- تحسن في صافي الأصول الأجنبية؛
- الزيادة في حجم القروض على الاقتصاد؛
- التوسع الكبير للنفقات الجارية في الميزانية الحكومية.¹

وعليه قد ادخل بنك الجزائر عدة أدوات لامتصاص فائض السيولة الذي أصبح هيكليا، فقد سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرست دعائم تطبيقها منذ عام 1994 لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة للبنك المركزي نوجزها فيما يلي:²

- معدل مرشد محدود وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية وكذا تطور المؤشرات النقدية .

¹ علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

² د. مصطفى عبد اللطيف، الوضع النقدي ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، ع 6، جامعة ورقلة، 2008، ص 119 .

- أدوات للسوق النقدية ممثلة في اخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات .
- نظام الاحتياطي الإلزامي .

ومن اجل ضمان استعمال فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر عام 2002 تطوير برنامجه النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية وقد تم تحقيق مجهودات هامة خلال هذا العام، على وجه الخصوص التوقعات الخاصة بالسيولة فقد أدى مضمون الإفراط في السيولة خلال عام 2002 إلى ممارسة السياسة النقدية على وجه الخصوص بواسطة أداة جديدة ألا وهي استرجاع السيولة لسبعة أيام في افريل 2002 وهذا لجعل مراقبة المجاميع النقدية أكثر فعالية.

ومع وضعه لمجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية في المقدمة أعاد بنك الجزائر أداة الاحتياطي الإلزامي منذ فبراير 2001 وذلك من اجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للخدمات الخارجية على السيولة المصرفية واستعمل الاحتياطي الإلزامي خلال عام 2002 كما هو الحال في عام 2001 بطريقة نشطة .

أما فيما يخص السوق المفتوحة وبصفتها أداة غير مباشرة للسياسة النقدية وبالتالي لضبط السيولة المصرفية لم يتم التمكن من استعمالها في السوق النقدية من طرف بنك الجزائر خلال عام 2002 كما هو الحال خلال عام 2001 وذلك بسبب ضعف تطور سوق السندات الحكومية ومع ذلك يبقى دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها .

وفي سنة 2004 أعاد بنك الجزائر تحديد الإطار العمليتي للاحتياطات الإلزامية (النظام رقم 02_04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإلزامية الدنيا) – وفي 2005 ادخل أداة تسهيلة الودائع المغلة بالفائدة في جوان واسترجاع السيولة لثلاث أشهر في أوت من نفس السنة.¹

ووفقا للإطار الجديد للسياسة النقدية الصادر في أوت 2010 والأهداف المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية مستعملا الإطار العمليتي المعزز والصادر في 2009 عقب الدروس الأولى المستخلصة من الأزمة المالية الدولية، فقد قام بنك الجزائر بتعزيز آليات استرجاع السيولة حيث قام في جانفي 2013 بإدخال آلية استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة 1.5% إضافة إلى تمديد فترة نضج استرجاع السيولة، أما فيما يخص الاحتياطات الإلزامية فقد قامت المصارف برفع موجوداتها في حساباتها لدى بنك الجزائر شكلت أداة الاحتياطات الإلزامية وسيلة نشطة أخرى طوال سنة 2013 خاصة وانه تم تعديل معاملها نحو الارتفاع قصد تعزيز دور السياسة النقدية في التحكم في التضخم.²

¹ د. محمد لكساني، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2004، ص ص 12_14 .

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013، التطورات الاقتصادية والنقدية، 2014، ص 173 .

وابتداء من سنة 2015 بدأ بنك الجزائر بالتخفيض التدريجي لاسترجاعات السيولة نظرا للتقلص القوي في السيولة نتيجة الانخفاض المعتبر في ودائع قطاع المحروقات بعد الصدمة الخارجية لسنة 2014 هذا ويرتقب عودة المصارف والمؤسسات المالية إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر خاصة من خلال إعادة الخصم.¹

¹ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 واخر التوجهات لسنة 2015، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 22 .

المبحث الثالث : تحليل اثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية

إن دراسة اثر تحليل السياسة النقدية على أهدافها المسطرة في الجزائر خلال الفترة 2000_2015 يتطلب في البداية تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر ثم تحليل مدى تحقيقها من قبل السلطة النقدية.

حددت المادة 55 من قانون 90_10 المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية حيث تعددت هذه الأهداف حسب نفس المادة لتشمل على هدف تحقيق معدل نمو منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل أما هدف استقرار الأسعار و الحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعلها في المقام الثاني¹. وقد كرس الأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض في مادته 35 هذا الأمر المتعلق بالأهداف النهائية للسياسة النقدية فتميزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب هذه المادة بالتعدد والتضارب كهدف النمو والتشغيل مع استقرار الأسعار .

وفي المقابل نجد أن الأمر الرئاسي 10_04 المعدل والمتمم للأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض جاء بتطور جديد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفي توجهاتها المستقبلية، فقد أولى الأمر 10_04 أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار باعتبارها هدف من أهداف السياسة النقدية حيث أعطى لهذا الهدف الأولوية وأبقى على هذه الأهداف الأخرى دون تغيير. باعتبار انه في ظل انعدام استقرار الأسعار لا يمكن الحديث عن نمو الاقتصاد بصفة مستقرة ومستمرة .

المطلب الأول : تحليل اثر السياسة النقدية على استقرار الأسعار (التضخم).

ترك برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية في الجزائر (1994_1998) آثار ايجابية على التضخم، الذي يقاس عادة بمؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير والمتوسط، فعرفت معدلات التضخم انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 1995 حيث بلغ 27.9% بعد أن كان 31.8 % سنة 1992 ليصل إلى 0.3 % سنة 2000. وتزامن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية سنة 1997 أين تم إلغاء الدعم العام على السلع الاستهلاكية والطاقة باستثناء عدد قليل منها.² و الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم خلال 2000_2015 .

¹ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، ملتقى وطني حول تقييم اداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994_2004 مع التركيز على

سياسة استهداف التضخم، جامعة الشلف، ص 5 .

² دطيبة بن عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة (2000_2011)، مجلة الاكاديمية للدراسات

الاجتماعية والانسانية، العدد 12، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص ص 28_29 .

الجدول 5: يوضح تطور معدلات التضخم خلال 2000_2015 .

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م.التضخم	0.3	4.2	1.43	4.26	3.97	1.38	2.32	3.67
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م.التضخم	4.86	5.74	3.91	4.5	8.92	3.26	2.92	4.2

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي .

من خلال الجدول ومن خلال الطرح السابق نلاحظ بوضوح أن معدلات التضخم خلال هذه الفترة سجلت مستويات منخفضة مقارنة بفترة التسعينات إلا أن تطورها كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث عرفت الجزائر أدنى مستوى لمعدل التضخم ولأول مرة سنة 2000 بمعدل 0.3 % ويرجع ذلك إلى السياسة الانكماشية المنتهجة من طرف الدولة قبل سنة 2000 في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المتضمنة تحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة .

وفي سنة 2001 عاد معدل التضخم إلى الارتفاع بنسبة 4.2 % مقارنة بسنة 2000 ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن الأسعار العالمية لهذه المواد قد ارتفعت بشكل ملحوظ ناهيك عن زيادة مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية وانتقال التضخم المستورد من الشركاء التجاريين الأساسيين للموردين للجزائر¹.

في حين نجد في سنة 2002 انخفاض بشكل محسوس بنسبة 2.2 % بفضل العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى العام للأسعار وهي التغير في عرض النقود M2 الذي انخفض من 22.2 % سنة 2001 إلى 17.3 % سنة 2002.

وابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2011 شهد معدل التضخم تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت أدنى قيمة له خلال هذه الفترة 1.38 % سنة 2005 في حين بلغت أقصى قيمة له 5.74 % سنة 2009 وهي أعلى قيمة بلغها خلال العشرية السابقة ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع كتلة الرواتب والأجور خلال هذه الفترة دون أن يكون لها مقابل إضافة إلى التضخم المستورد والتغيرات في احتياطات الصرف نتيجة التغير في أسعار البترول².

¹ طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تقييم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة 2000_2011، مرجع سبق ذكره، ص 28.

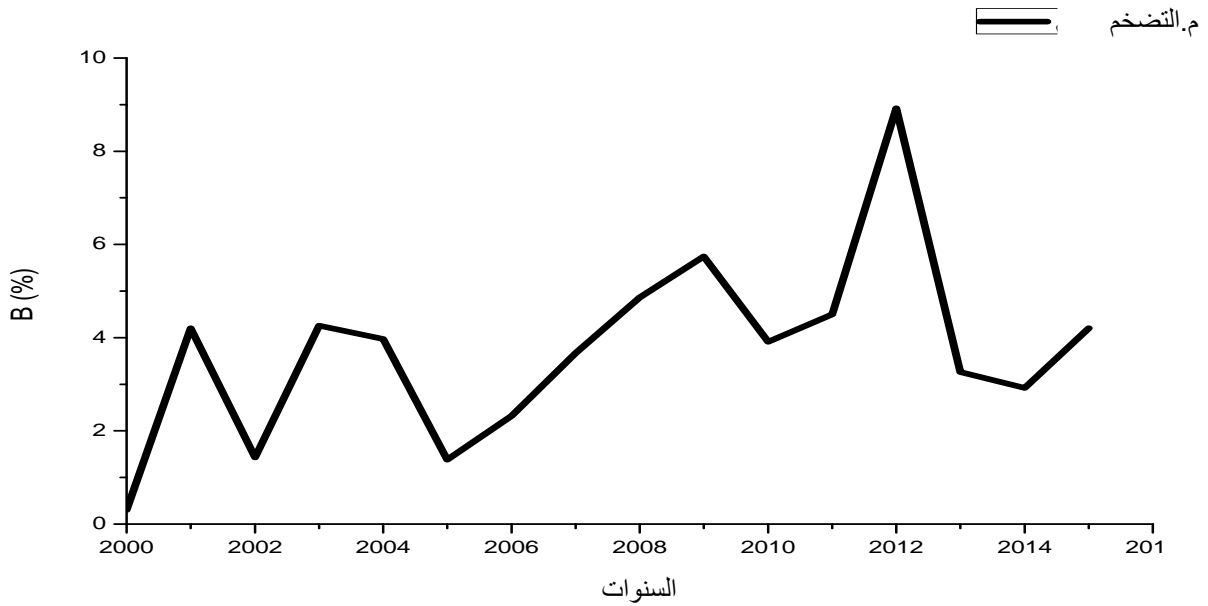
² مسعودي مليكة، البنك المركزي وسياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي (التنبؤ بالمواعمة بين التضخم والقدرة الشرائية) دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 12، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 21 .

أما فيما يخص سنة 2012 فقد شهد معدل التضخم ارتفاع مفاجئ قدر بـ 8.92 % وهي أعلى قيمة سجلت خلال فترة الدراسة ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، فعلى الرغم من أنها سجلت انخفاضا محسوسا إلا أن الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة لم تعكس بشكل كامل وفوري هذا الانخفاض فحسب بل تطورت في الاتجاه المعاكس للميل التنافسي لهذه الأسعار وبالرغم من ذلك فقد عرفت سنة 2013 تراجعا واسعا وسريعا بنسبة 3.26 % أي بانخفاض قدره 5.63 % مقارنة بسنة 2012.¹

وعلى الرغم من تشديد السياسة النقدية ارتفع معدل التضخم بنسبة 4.2 % عام 2015 وهو ما يعكس نوعا من التأثير الناجم عن الخفض الاسمي قيمة العملة حوالي 20 % بهدف تصحيح اختلال ميزان المعاملات الخارجية وحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع أن ترتفع الضغوط التضخمية في عام 2016 إلى 5.9 % بسبب المزيد من الانخفاض في قيمة الدينار .

والمنحنى التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم6: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال 2000_2015



المصدر : من إعداد الطالبة بناء معطيات على الجدول رقم (5)

وفيما يخص علاقة التضخم بالكتلة النقدية فتتضح كما يلي :

إن التوسع النقدي الذي شهدته سنة 2001 بنسبة 22.2 % اثر بشكل كبير على معدل التضخم حيث ارتفع وبنسبة محسوسة قدرت بـ 4.2 % مقارنة بسنة 2000 ليتدخل حينها البنك المركزي للتحكم في كمية

¹ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص، ص 10_9 .

المعروض النقدي لتتخفص الكتلة النقدية M2 إلى 17.3% مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم في ذات السياق إلى 1.43% في نفس السنة.

في حين نجد انه في سنة 2003 بالرغم من أن الكتلة النقدية قد انخفضت مقارنة بسنة 2002 إلا أن معدل التضخم قد قابلها بزيادة قدرها 4.26%.

وفيما يخص سنتي 2003 و 2004 فقد تزامن انخفاض الكتلة النقدية مع انخفاض معدلات التضخم وكذلك الحال بالنسبة 2005 و 2006 فقد تزامن ارتفاع الكتلة النقدية مع ارتفاع معدلات التضخم .

وفي سنة 2008 بالرغم من انخفاض معدل الكتلة النقدية إلا أن معدل التضخم استمر في الزيادة إلى غاية سنة 2009 أين بلغ معدل التضخم أقصى قيمة له خلال العشرية السابقة في حين بلغت الكتلة النقدية أدنى مستوى لها، الأمر الذي يطرح الإشكال حول طبيعة العلاقة بين المجمع النقدي M2 ومعدلات التضخم واستمر هذا الإشكال حتى السنوات الأخيرة من الدراسة .

فعدم وضوح واستقرار العلاقة بين نمو المجمع النقدي و معدل التضخم يوحي بأنه لا يعبر عن الهدف الوسيط للملائم للسياسة النقدية لتفسير تغير مستوى الأسعار باعتبار أن صافي الأصول الأجنبية أصبح يلعب الدور الرئيسي في توسيع السيولة في الاقتصاد الوطني بحيث تجاوز صافي أصول المجمع النقدي M2 ابتداء من سنة 2005.¹

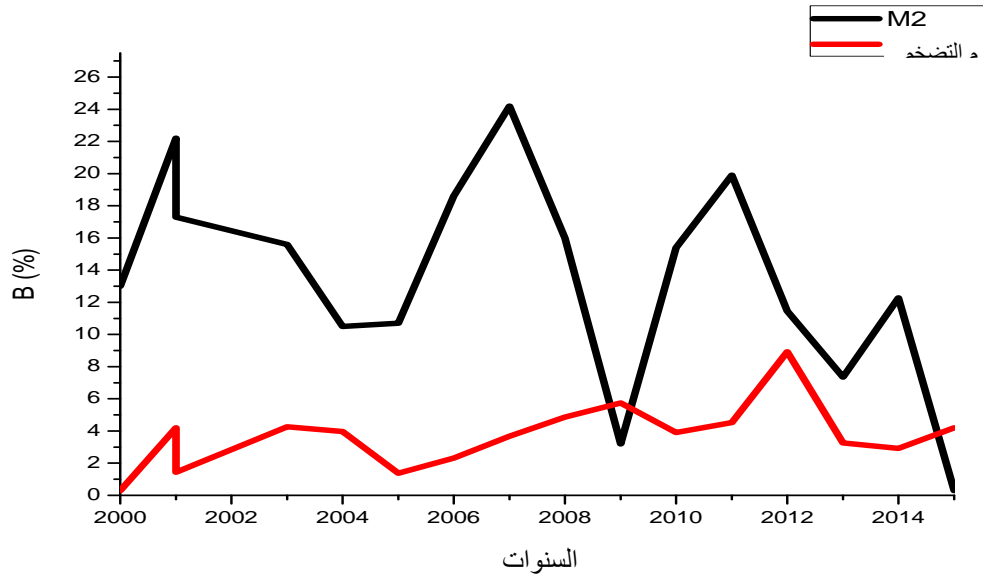
ولكن هذا لا ينفي أن التضخم يبقى محددًا أساسًا بتوسع الكتلة النقدية المقاسة بالمجمع النقدي M2 في التضخم. وثبت ذلك من خلال الدراسة التي اعتمدها البنك المركزي منذ سبتمبر 2009 والتي أفرزت نتائج تشير إلى أن أسباب التضخم تعود بالدرجة الأولى إلى الكتلة النقدية M2 خارج ودائع سوناطراك وخارج الودائع بالعملة الصعبة وذلك بنسبة 62% ويأتي في المرتبة الثانية التضخم المستورد بنسبة 22% وأخيرا مؤشر أسعار الخضر والفواكه في أسواق الجملة ب 7%. ففي سنة 2011 قدرت مساهمة التوسع النقدي ب 63 % في التضخم.²

¹ دطية بن عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة (2000_2011)، مرجع سبق ذكره، ص

² بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2011، ص 187 .

والمنحنى التالي يوضح تطور التضخم تزامنا مع توسع الكتلة النقدية M2

الشكل رقم 7: تطور معدلات التضخم تزامنا مع تطور الكتلة النقدية خلال 2015_2000



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدولين (4_5)

وعلى العموم وحسب اعتراف بنك الجزائر في تقاريره السنوية فإن السياسة النقدية خلال هذه الفترة نجحت في تحقيق الاستقرار النسبي لمعدلات التضخم بمستويات تتقارب مع معدل التضخم المستهدف والذي يتراوح ما بين 3% و 4% .

المطلب الثاني : اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على انه " حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في توسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي :

وتتفق مختلف التعاريف المرتبطة بالنمو الاقتصادي على انه تلك الزيادة في الناتج المحلي التي تترافق مع زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج و أن تكون نسبة الزيادة في الناتج المحلي (الدخل القومي) اكبر من نسبة التزايد النمو السكاني، كما تجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا بد أن يكون ناجم عن نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي مع تحري استعمال الأسعار الحقيقية عند قياس معدل النمو الاقتصادي.¹ ويمكن الوقوف على تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015_2000 من خلال الجدول الموالي :

¹ بوهزة محمد، براج صباح، اثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور الجزائري للفترة 2001_2009، مؤتمر دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسيير، جامعة سطيف، 2013، ص 7 .

الجدول 6 : يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م.النمو	2.4	2.6	4.8	6.9	5.2	5.1	2	3.4
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م.النمو	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بوتيرة مستمرة ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2003 بنسبة 2.4 % و 6.9 % على التوالي ليستقر عند سنتي 2004 و 2005 بنسبة 5 % ويعزى هذا التزايد إلى قطاع النفط من الدرجة الأولى إضافة إلى انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصد له مبلغ قدر ب 7 مليار دولار, إلا أن هذه الزيادة لم تعتبر كافية تزامنا مع التحسن المحسوس في أسعار النفط في الأسواق العالمية, خاصة في سنتي 2006 و 2007 أين بلغ معدل الناتج المحلي نسب ضئيلة نوعا ما قدرت ب 2 % و 3.4 % على التوالي بالرغم من أن أسعار البترول ارتفعت بشكل كبير جدا حيث قدر سعر البرميل الواحد سنة 2007 ب 75 دولار للبرميل بعد أن كان 28 دولار للبرميل سنة 2000.

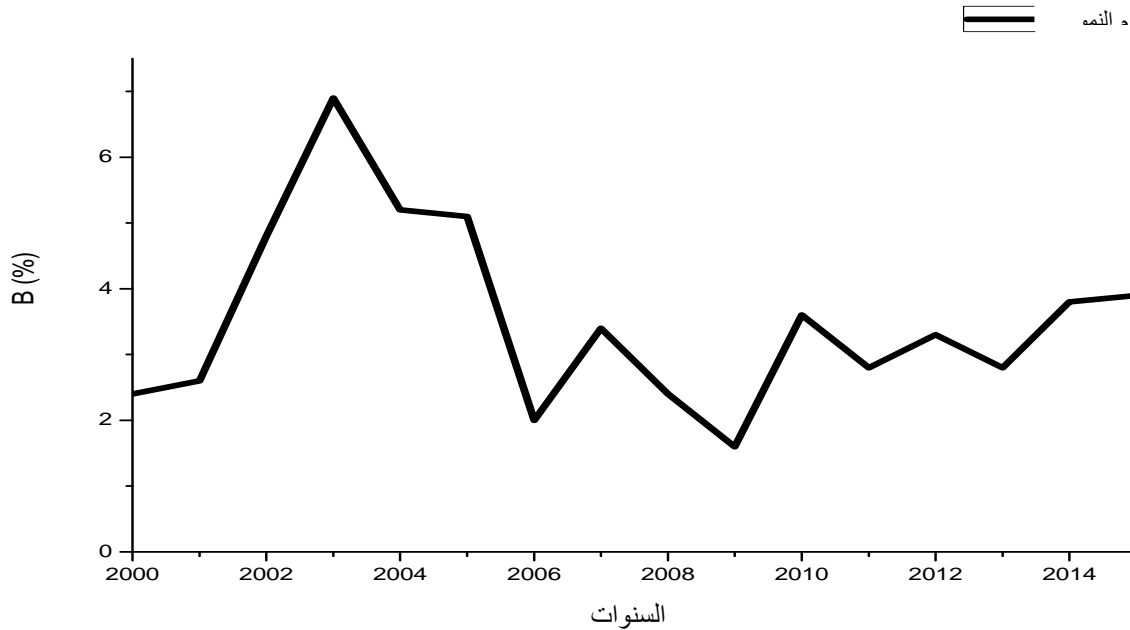
وبالنسبة لسنة 2009 فقد عرف معدل نمو الناتج المحلي أدنى مستوى له قدر بنسبة 1.6 % وذلك راجع إلى الصدمة الخارجية التي تعرضت لها الجزائر عقب 2008 .

و ما غير ذلك من السنوات 2010 _ 2014 فقد عرفت تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض بمعدلات متباينة 3.6 %، 2.8 %، 3.3 %، 2.8 %، 3.8 % على التوالي.

فعلى الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط والطقس غير المواتي، تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد في عام 2015 بمعدل 3.9 % نتيجة استقرار النمو غير النفطي على الرغم من تضرر الاقتصاد نتيجة هبوط أسعار النفط .

و المنحنى التالي يوضح أهم تلك التغيرات التي طرأت على مستوى الناتج المحلي الإجمالي :

الشكل رقم 8 : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2015_2000



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (6)

فيما يخص علاقة الناتج المحلي بالكتلة النقدية فيعتمد على معامل الاستقرار النقدي وحسب فريدمان إذا كان المعدل يساوي الواحد فهناك استقرار نقدي كامل وإذا اختلفت عن الواحد فإن ذلك يوحي بعدم وجود استقرار نقدي.¹

معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير في M2 / معدل التغير في PIB .

الجدول: 7 يوضح معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 2015 _ 2000

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م.الاستقرار	5.41	8.53	3.60	2.26	2.05	2.09	9.3	7.11
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م.الاستقرار	6.66	2	4.27	7.10	3.47	2.63	3.23	0.07

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدولين (4_6)

يتضح جليا من نتائج معامل الاستقرار الموضحة في الجدول للفترة 2015_2000 و من الطرح السابق حول تطور الكتلة النقدية وتطور معدلات النمو عدم التوافق بين كل من الكتلة النقدية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 2000 نلاحظ تزايد في الناتج المحلي الإجمالي لكن لا تقابله زيادة موافقة في

¹ مصيطفى عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 117 .

الكتلة النقدية والعكس في سنة 2001 نلاحظ تزايد في الكتلة النقدية لكن لا يقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي .

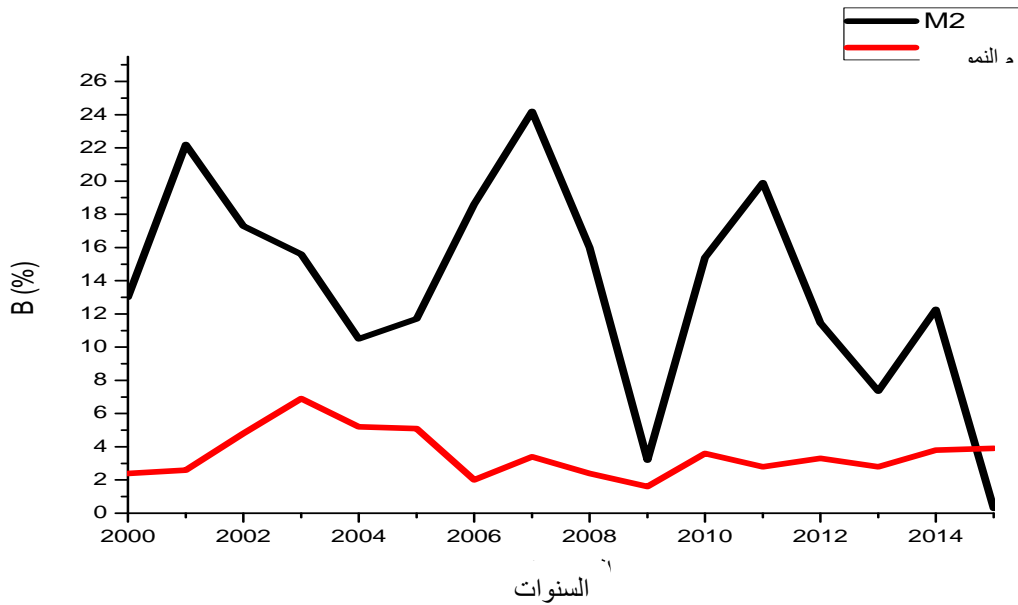
ثم ابتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2005 نلاحظ تزايد مستمر في الناتج المحلي الإجمالي وفي ذات الوقت انخفاض مستمر في الكتلة النقدية وفي سنة 2006 عاد نمو الكتلة النقدية لكن دون زيادة موافقة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي سنة 2007 رغم بلوغ الكتلة النقدية إلى أقصى مستوياتها إلا أن الناتج المحلي زاد بنسبة ضئيلة لا توافق الزيادة المحسوسة في الكتلة النقدية، باستثناء سنة 2009 فقد عرف كل من الناتج المحلي والكتلة النقدية انخفاضا إلى أدنى مستوياتهم خلال فترة الدراسة وذلك راجع إلى الصدمة الخارجية التي تعرضت لها الدولة جراء أزمة 2008 .

وأما غير ذلك فلا يوجد توافق بين الكتلة النقدية ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يفسر عدم وجود استقرار كامل في اقتصاد الجزائر خلال الفترة 2000_2015 و بالتالي فالسياسة النقدية غير جادة في تحقيق هذا الهدف رغم مختلف البرامج الاقتصادية المنتهجة (كبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو إضافة إلى برنامج توظيف النمو) الذي رصدت لهم مبالغ طائلة في اعتمادهم وتنفيذهم .

والشكل التالي يوضح طبيعة العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل الناتج المحلي الإجمالي :

الشكل رقم 9 : تطور معدلات النمو الاقتصادي تزامنا مع تطور الكتلة النقدية خلال 2000_2015



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدولين رقم (4 _ 6)

المطلب الثالث : تحليل اثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات يعد هدف تحقيق التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون 90_10 إذ يمكن أن نحكم على فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات.¹ والجدول التالي يبين تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 _ 2015 .

الجدول: 8 يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال 2015_2000 الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ر.م.م	7.58	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ر.م.م	36.99	3.86	15.33	20.00	12.06	0.13	-5.88	-27.54

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات 2002 ، 2014، 2012 .

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 _ 2008 عرف تحقيق فوائض

طيلة هاته الفترة ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع المنشود في أسعار البترول فكما ذكرنا سابقا فقد انتقل من 28 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 75 دولار للبرميل سنة 2007 ليحقق ميزان المدفوعات فائض قدره 7.58 مليار دولار و 36.99 مليار دولار سنتي 2000 و 2008 على التوالي . ليشهد بعد ذلك في سنة 2009 انهيار بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008 حيث انخفض من 36.99 مليار دولار ليبليغ 3.8 مليار دولار سنة 2009 الشيء الذي سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري ويعود السبب في هذا إلى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول.²

وبعد التحسين التدريجي في أسعار البترول بعد سنة 2009 عرف ميزان المدفوعات تشكيل فوائض من جديد حيث بلغ 15.33 مليار دولار لسنة 2010 ليصل إلى 20 مليار دولار سنة 2011 . إلا انه عاد للانخفاض من جديد سنة 2012 حيث سجل فائض مقداره 12.06 مليار دولار مقارنة بسنة 2011 وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن وضعيته قادرة على المقاومة مما يدل على صلابة الوضعية المالية الخارجية ويعزى السبب إلى التعزيز المتواصل لقابلية الاستمرار لميزان المدفوعات خلال السنوات

¹ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، ملتقى وطني حول تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994_2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

² محمد راتول، صلاح كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000_2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 66، جامعة الجزائر، 2014، ص 115 .

الممتدة من 2003 إلى 2008 الذي أدى إلى تطور الوضعية المالية الخارجية للجزائر على مقاومة الصدمات الخارجية مثل الصدمة الكبيرة لسنة 2009 .

في حين وعلى الرغم من ذلك فإن وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2013 تترجم مدى هشاشته بالنظر إلى ارتفاع مستوى الواردات من السلع، فبعد الصدمة ذات الحجم الكبير لسنة 2009 والمتبوعة بقابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات في 2011_2012 سجلت سنة 2013 فائض طفيف قدر 0.13 مليار دولار وهذا ما يترجم على وجه الخصوص التآكل الواضح للفائض في الادخار على للاستثمار. فسنة 2013 تماثل 2009 لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات.¹ ليشهد بعد ذلك عجزا سنتي 2014 و 2015 بنسبة -5.88 و -27.54 مليار دولار على التوالي تحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول واستمرار الركود في قطاع المحروقات . فقد كانت صدمة 2014 أكثر تأثير من صدمة 2009 بالنسبة لميزان المدفوعات الجزائري.²

وعلى العموم فإن وضع ميزان المدفوعات لم يكن مستقرا وعرف تذبذبات نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، لذا فإن السياسة النقدية غير قادرة على الحفاظ على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي يخضع بالأساس إلى تغييرات الوضع الدولي.³

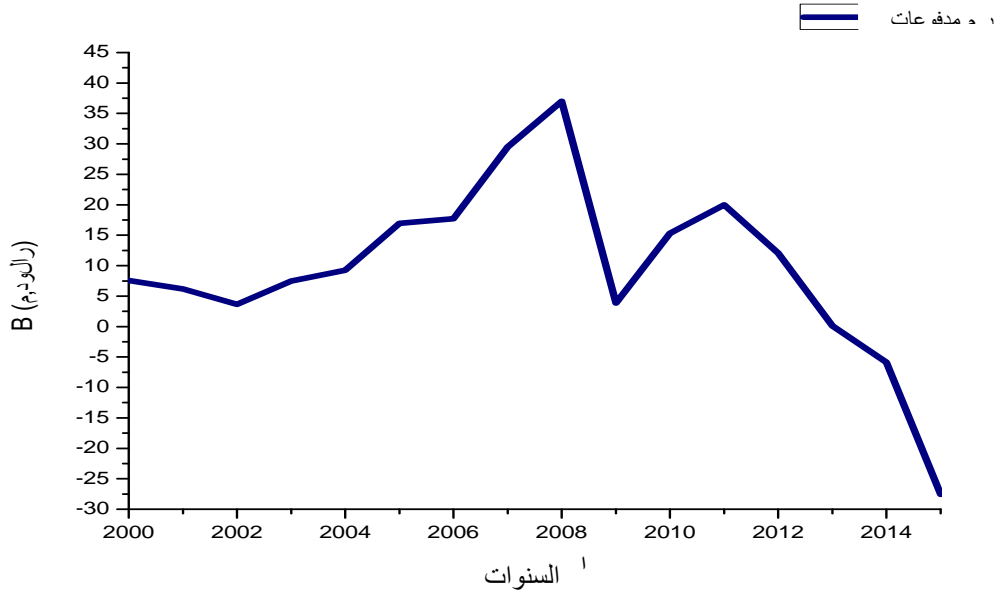
والمنحنى التالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على ميزان المدفوعات :

¹ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه نحو السداسي الاول من سنة 2013، ص 20_21 .

² بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 و اخر التوجهات لسنة 2015، الجزائر، ديسمبر 2015، ص

³ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990_2006، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الشكل رقم 10 : تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2015_2000



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (8)

المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على التشغيل (البطالة)

الجدول 9: يوضح تطور معدلات البطالة خلال 2015_2000

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م. البطالة	29.8	27.3	25.6	23.7	17.7	15.7	12.3	11.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م. البطالة	11.3	11.2	10.1	10	11	9.8	10.6	11.2

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات للسنوات 2000_ 2014 .

يرتبط هدف التشغيل بهدف تحقيق نمو اقتصادي لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر ويظهر ذلك من خلال تزايد مع دلالات البطالة في سنة 2000 والتي وصلت إلى 29.8 % خلال هاته السنة، ويعد ذلك طبيعيا تبرره السياسة الانكماشية المطبقة إلى غاية 2000 مما انعكس سلبا على الطلب الكلي والعمالة إلى جانب وجود تفاوت بين معدلات النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتذبذب.¹

ومنذ حلول عام 2001 شكل منحرج نوعي في سوق الشغل بالجزائر من حيث النتائج المحصل عليها، حيث بدأت الإفرازات الايجابية للإصلاح تظهر جليا مدعومة بتأكد التحسن الجيد لمستويات أسعار النفط

¹ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990_ 2006، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

في الأسواق العالمية، الأمر الذي حفز الدولة على الشروع في صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد إلى غاية 2004 وقد سمح ذلك بامتصاص جزئي للبطالة المتراكمة حيث انخفضت من 29.8% إلى 27.3% سنة 2001 .

ونظرا للوضعية المالية المربحة المحققة انذاك تواصل انخفاض نسبة البطالة حيث تدرجت إلى 25% سنة 2002 ثم إلى 23.1% سنة 2003، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة 2004 سجلت أكبر تدنئه في معدل البطالة خلال فترة الدراسة بستة نقاط حيث بلغ معدل البطالة لسنة 2004 17.7% ويعزى ذلك حسب مصادر حكومية انه قد تم إضافة مهمة أخرى للصندوق الوطني لتأمين البطالة تمثل في تأسيس جهاز لتشغيل الشباب ومساعدتهم لإنشاء مؤسسات مصغرة . ومرصد وطني للتشغيل ومحاربة البطالة .

وقد عرفت سنة 2005 بعث مخطط تنموي ثاني لدعم النمو الاقتصادي خلال الخماسي الممتد ما بين 2005_2009 لأجل بناء اقتصاد عصري قوي وعليه فقد عرف معدل البطالة استمرارية الاتجاه التنازلي الشيء الذي يعتبر كمؤشر ايجابي لجدوى الخماسي الأول واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2013 ليشهد بعد ذلك ارتفاع نسبي في سنتي 2014 _ 2015 نتيجة الصدمة الخارجية حيث قدرت معدلات البطالة للسنتين 10.6% و 11.2% على التوالي . وعلى الرغم من ذلك تبقى معدلات البطالة مرتفعة مقارنة بالنسبة المستهدفة والمقدرة ما بين 5% و 7%، لذا فإن 10% تعد نسبة مرتفعة¹.

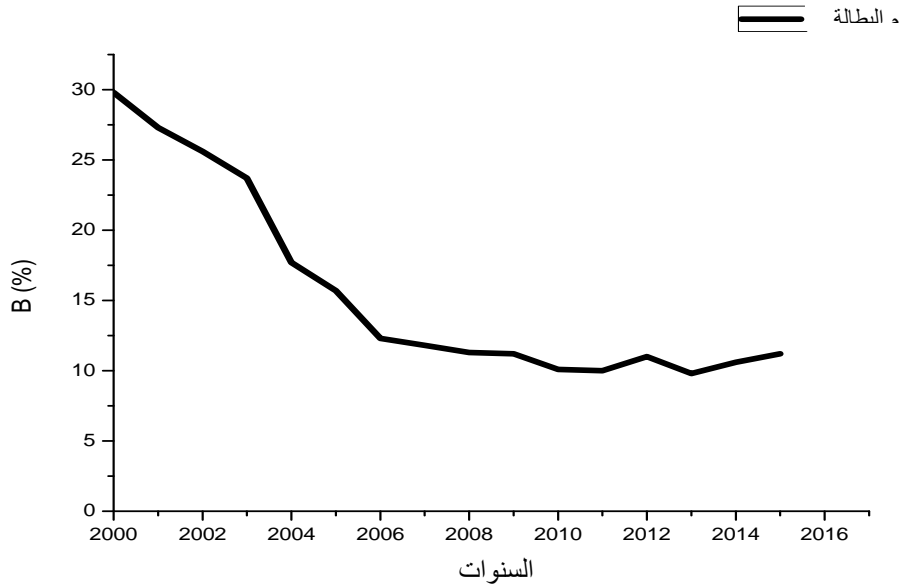
وعليه واستنادا للطرح السابق يتضح لنا أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هذا الهدف نظرا لنقص الاستثمارات وطول المرحلة الانتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تشجيع الاستثمار الخاص.² زد على ذلك وكما اشرنا سابقا أن تحقيق هذا الهدف مرتبط بمدى تحقيق هدف النمو الاقتصادي وقد تمت الإشارة إلى أن السياسة النقدية لم تتوفق في تحقيق معدلات نمو مقبولة وعليه فإنها لم تتوفق في تحقيق هدف التشغيل في المستويات المطلوبة .

والمنحنى التالي يوضح أهم التطورات لمعدل البطالة خلال الفترة 2000_2015

¹ د. طارق قندوز، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 25_26 .

² بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، نفس المرجع، ص 37 .

الشكل رقم 11 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 2015_2000



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (9) .

خلاصة الفصل :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول إلى دراسة نظرية لبنك الجزائر والمبحث الثاني إلى دراسة تطور السياسة النقدية في الجزائر في حين تم تخصيص المبحث الثالث إلى دراسة اثر تحليل السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية .

عمدت الجزائر مباشرة بعد حصولها على الاستقلال إلى إنشاء بنك مركزي كبدية لتكوين نظام مصرفي جزائري، وقد كلف كغيره من البنوك بوظيفة الإصدار النقدي، ونظرا للظروف التي كانت تمر بها الجزائر لم تكن هناك أدنى رقابة على عملية الإصدار تلك، الشيء الذي أدى إلى بداية تكوين اختلالات نقدية والتي أصبحت فيما بعد هيكلية .

وفيما يخص مسار السياسة النقدية في الجزائر فقد عرفت السياسة النقدية عدة توجهات مختلفة بين التوسع والانكماش، فقبل سنة 1990 توصلنا إلى انه لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم نظرا للظروف التي عايشتها الدولة آنذاك رغم عدة إصلاحات قامت بها ليأتي بعد ذلك منعرج هام سنة 1990 مع صدور القانون 10_90 المؤرخ في افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض والذي أرسى دعائم السياسة النقدية وأوضح معالمها بشكل أفضل فأصبحت لها أهداف وأدوات لا تختلف عن تلك المطبقة في الدول. وقد اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على الأدوات الغير مباشرة وقد تميز الوضع انذاك بوجود فائض في السيولة وعليه قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية بواسطة تلك الأدوات مع إدخال أدوات جديدة لامتناس السيولة تمثلت في استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة بالفائدة مع وضعه لمجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية .

أما فيما يتعلق بأثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية فقد توصلنا إلى أن السياسة النقدية أعطت الأولوية للتضخم وقد تمكنت من التحكم في معدلات التضخم بنسب معقولة في حين لم تعطي الأهمية لباقي المتغيرات كالنمو الاقتصادي والتشغيل والتوازن الخارجي .

خاتمة

خاتمة عامة

استهدف بحثنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى فعالية السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر؟ والتي قد سلطنا الضوء عن مدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار والتشغيل الكامل والتوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2015 في الجزائر وقد تطلب منا ذلك تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول يخص البنك المركزي واستقلاليته باعتباره المسئول عن تنفيذ السياسة النقدية، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة السياسة النقدية واستعراض النظريات التي اقتصت بتحليلها في إطار نماذج المدارس الاقتصادية المختلفة، ثم الفصل الثالث الذي قد خصص لدراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر وذلك من أجل إسقاط الجوانب النظرية التي تطرقنا إليها خاصة فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية التي استعملها بنك الجزائر لامتصاص فائض السيولة ثم ارتأينا إلى دراسة تحليل اثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية من أجل معرفة الهدف النهائي الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه .

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: فرضية صحيحة، فالبنك المركزي هو المسئول الوحيد عن عملية الإصدار النقدي إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر.

الفرضية الثانية: فرضية خاطئة، فبما ان البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة فان الاستقلالية لا تعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وإنما يكون الاتفاق على تحديد هذه الأهداف بين الحكومة والبنك فالبنك المركزي أيا كانت درجة استقلاليته فهو مطالب بالأخذ بعين الاعتبار الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية التي تقرها الحكومة عند تحديده لأهدافه .

الفرضية الثالثة: فرضية صحيحة، فالسياسة النقدية شأنها شأن السياسة المالية ماهية إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية .

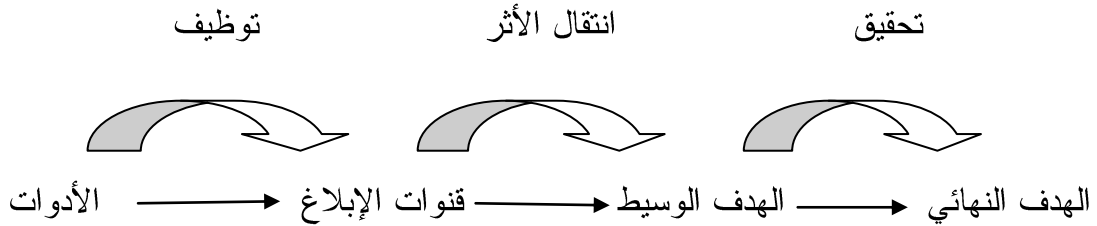
الفرضية الرابعة: فرضية صحيحة، وقد تم إثبات ذلك من خلال صحة الفرضية الثالثة فبما أن السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية فإنها تسعى الى تحقيق ذات الأهداف .

الفرضية الخامسة: فرضية صحيحة، فالسياسة النقدية في الجزائر أصبحت واضحة المعالم وتسعى إلى تحقيق أهداف معينة مذ صدور القانون 10/90 المؤرخ في افريل 1990 المتعلق بالنقد والقروض.

الفرضية السادسة : فرضية صحيحة، وقد تم إثبات ذلك من خلال نتائج تحليل اثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية، حيث تبين أن أثرها واضح على هدف استقرار الأسعار دون غيره من الأهداف الأخرى .

النتائج العامة :

- لا يوجد تعريف جامع لمفهوم البنك المركزي على الرغم من أن الجميع متفقون على أن المصرف المركزي يقف على رأس الجهاز المصرفي في البلد ويتولى أمر السياسة المصرفية والائتمانية للبلاد
- إن مصطلح السياسة النقدية نابع من التركيبة المعقدة للعوامل والتقلبات الاقتصادية التي استوجبت السيطرة على جوانبها السلبية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي استحداث توجهات وإجراءات وفق ما يصطلح عليه بالسياسة النقدية .
- وجود ترابط وتكامل بين الأهداف النهائية والوسيطية للسياسة النقدية وبين أدواتها وقنوات إبلاغها وفق الاتجاه التالي :



- عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات عميقة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بدأ من الإصلاح المالي لسنة 1971 ثم الإصلاح النقدي لسنة 1986 وتكييف الإصلاحات لسنة 1988 وصولاً إلى قانون النقد والقرض الذي يعتبر قفزة نوعية في تسيير وتنظيم الجهاز المصرفي وفي تسيير السياسة النقدية والذي بدوره عرف تعديلات أهمها في سنة 2003 وفق الأمر 11_03 .

- عرفت أدوات السياسة النقدية مرحلة تحول تدريجية نحو استخدام الأدوات الغير مباشرة لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكلية سواء تعلق الأمر بإعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو الاحتياطي الإجباري بالإضافة إلى استحداث أدوات جديدة ابتداء من سنة 2002 من اجل تدعيم الأدوات التقليدية للسياسة النقدية والتي من بينها استرجاع السيولة، تسهيلة الودائع المغلة بالفائدة .

- أدى التراكم المستمر لاحتياطات الصرف الأجنبي إلى بروز صافي الأصول الأجنبية كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر مما ضاعف من تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية وخارجها لامتصاص فائض السيولة ابتداء من سنة 2000 معززا ذلك باستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية .
- لقد تعزز الإطار العملياتي للسياسة النقدية بالأمر 04_10 المعدل والمتمم للأمر 11_03 المتعلق بالنقد والقرض واعتبر استقرار الأسعار هدفاً نهائياً للسياسة النقدية وله الأولوية وقد تمكن من الحفاظ النسبي لمعدلات التضخم عدا سنتي 2009 و 2012 .
- لقد كان تأثير السياسة النقدية واضح على تخفيض معدلات التضخم في حين لم يكن هناك تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وان وجد فهو طفيف .
- تعتبر السياسة النقدية في الجزائر فعالة في الحفاظ على استقرار الأسعار لذا يعد الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية في الجزائر .

التوصيات :

- تكليف بنك الجزائر بمهمة استقرار الأسعار فقط ومنحه استقلالية أكبر حتى نضمن فعالية أكبر لسياسته النقدية .
- تعزيز سياسة تعقيم احتياطات الصرف باعتبارها خط الدفاع الأول ضد الآثار غير المرغوبة للزيادة في تدفقات رأس المال الأجنبي على نمو الائتمان المحلي .
- تفعيل أكثر لآلية القرض السندي التي تم اعتمادها في سنة 2016 من أجل الاستخدام الأمثل والضبط الجيد لمؤشرات السياسة النقدية .
- تفعيل آلية التمويل الغير التضخمي (السندات الحكومية) الذي هو عبارة عن تمويل الحكومة للعجز الحاصل في موازنتها فضلاً عن إيراداتها من مصادر أخرى لا تؤدي إلى إحداث التضخم من خلال اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي عن طريق بيع السندات الحكومية إلى الأفراد أو مؤسسات الأعمال أو شركات التأمين باعتباره وسيلة فاعلة ومؤثرة في تجميع المدخرات وامتصاص الفوائض بالإضافة إلى أنها لا تؤدي إلى أي زيادة في عرض النقد باعتبارها لا تمثل خلقاً جديداً للنقد .

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد ابو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والاسواق المالية، ط 1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001.
2. احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
3. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط 2، دائر وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
4. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
5. انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
6. اسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
7. اسامة محمد لفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
8. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
9. جمال خريس، وآخرون، النقود والبنوك، ط 1، دار لمسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.
10. حسين محمد سمحان، وآخرون، النقود والمصارف، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
11. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الاسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
12. زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
13. زينب عوض الله، اسامة محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
14. كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
15. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال (النظريات والمؤسسات النقدية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، عمان، 2000.

16. محمد دويدار، اسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003 .
17. محمد زكي المسير، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.
18. محمد سعيد انور سلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
19. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم_ الاهداف_ الادوات)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 .
20. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2000.
21. عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية (وآداء سوق الأوراق المالية)، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
22. عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
23. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي) ، مكتبة زهراء الشرق، 1997.
24. عبيدي الشافعي، قانون القرض والنقد ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009.
25. عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي ، ط 2، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2006 .
26. فليح حسن، النقود والبنوك، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
27. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
28. شاكرا القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
29. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009 .
30. وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي ، ط 1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، و.م.أ، مكتب التوزيع في العالم العربي، لبنان، 2011 .

ثانيا :الدوريات

1. بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990_2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 41، جامعة الشلف، 2008.

2. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية مع الاشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 23، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، 2011.
3. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000_2011، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 21_62، 2013.
4. طيبة بن عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة (2000_2011)، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 12، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.
5. محمد راتول، صلاح كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000_2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 66، جامعة الجزائر، 2014.
6. مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، ع 6، جامعة ورقلة، 2008.
7. مسعودي مليكة، البنك المركزي وسياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي (التنبؤ بالمواعمة بين التضخم والقدرة الشرائية) دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 12، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.
8. عبد اللطيف بلغرسة، رضا جا و حد و، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2002.
9. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000_2013، مجلة رؤى اقتصادية، ع 7، ديسمبر، 2014.

ثالثا: الأنظمة والمراسيم

1. المواد (13_25) من الأمر (04/10) المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.
2. المادة 38 من الأمر (04/10) المؤرخ في 26 أوت 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 50، الصادرة في 1 سبتمبر 2010.
3. المواد (16، 26، 27) من الامر (11/03) المؤرخ في 26 اوت 2003، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 52، الصادرة في 27 اوت 2003.

4. المواد (36_49) من الامر (11/03) المؤرخ في 26 اوت 2003، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 52، الصادرة في 27 اوت 2003.
5. المادة 55 من الامر (11/03) المؤرخ في 26 اوت 2003، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، ع 52، الصادرة في 27 اوت 2003.
- رابعاً : أوراق الملتقيات

1. بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، ملتقى وطني حول تقييم اداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994_2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، جامعة الشلف.
2. بوهزة محمد، براج صباح ، اثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور الجزائري للفترة 2001_2009، مؤتمر دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسيير، جامعة سطيف، 2013 .
3. منصور زين، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على السياسة النقدية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، واقع وتحديات، جامعة الشلف.

خامساً: الأطروحات ، الرسائل والمذكرات

الأطروحات

1. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وع التسيير، جامعة الجزائر، 2005_2006.
2. بلوافي محمد، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1970_2011)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2012_2013.
3. بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلزم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2014_2015.
4. دحمان بن عبد الفتاح، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
5. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-الجزائر، 2005 - 2006.

الرسائل والمذكرات

1. اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، جامعة الجزائر، 2010 _ 2011.
2. الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي (دراسة حالة موريتانيا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012_2013.
3. دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 1997.
4. زينب زواري فرحات، دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية ، دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (1990 2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر اكايمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014/2015.
5. لحو موسى بوخاري، دور سياسة الصرف الاجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية (الاقتصاد الجزائري نموذجا)، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، دمشق، 2009.
6. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسير، جامعة وهران، 2013 _ 2014.

سادسا : الأبحاث والدراسات

1. محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر ، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2004.

ما الجمال الحق

QUELQUES INDICATEURS ECONOMIQUES

DESIGNATION	1998	1999	2000
Taux de croissance en %			
de la PIB (en volume)	5,5	3,5	2,4
du PIB (en volume)	5,1	3,2	2,4
de l'indice des prix à la consommation	5,0	2,6	4,2
de la production industrielle (public national)	7,2	0,4	1,3
des prix à la production industrielle (public national)	4,0	3,0	2,3
des prix à la production industrielle (Secteur privé)	2,5	-0,1	0,5
des prix de gros des fruits frais	13,4	-3,9	-0,2
des prix de gros des légumes frais	-1,9	5,2	-6,7
de la production agricole (en volume)	27,3	2,0	
PNB / Habitant (en USD)	1 545,9	1 540,4	1707,7
Solde de la balance. Comm. (FOB/FOB) (en 10 ⁶ \$ US)	1 250	3 640	
Solde de la balance des paiements (en 10 ⁶ \$ US)	-1 700	-2 410	7789
Taux de change moyen pondéré (1USD = ...DA)	58,7351	66,5722	75,2569
Solde global du Trésor (en milliard de DA)	-108,1	-16,5	67,6
Monnaie et quasi-monnaie M2 (en milliard de DA)	1 287,9	1 463,4	
Encours de la dette extérieure / recettes d'exportations	2,77	2,14	
Service de la dette extérieure / recettes d'exportations	47,2	38,6	
Taux d'accroissement naturel de la population en %	15,20	14,60	14,30
Population au milieu de l'année (en 10 ³)	29 507	29 950	30.386

QUELQUES INDICATEURS ECONOMIQUES

DESIGNATION	1999	2000	2001
Taux de croissance en %			
de la PIB (en volume)	3,5	2,2	2,6
du PIB (en volume)	3,2	2,2	2,6
de l'indice des prix à la consommation	2,6	0,3	4,2
de la production industrielle (public national)	0,4	1,7	- 0,3
des prix à la production industrielle (public national)	3,2	2,3	4,0
des prix à la production industrielle (Secteur privé)	0,0	0,5	0,3
des prix de gros des fruits frais	-3,9	- 0,2	7,2
des prix de gros des légumes frais	5,2	- 6,7	3,3
de la production agricole (en volume)	2,0
PNB / Habitant (en USD)	1 554,3	1 714,1	1 724,0
Solde de la balance commerciale (FOB/FOB en 10 ⁴ \$ US)	3 492	12 688	9 496
Solde de la balance des paiements (en 10 ⁴ \$ US)	- 2 464	7 961	6 210
Taux de change moyen pondéré (1USD = ... DA)	66,5722	75,2569	77,2646
Solde global du Trésor (en milliard de DA)	-16,5	398,9	184,5
Monnaie et quasi-monnaie M2 (en 10 ⁹ DA)	1 468,4	1 659,2	2 071,8
Encours de la dette extérieure/ recettes d'exportations	2,07	1,10	1,12
Service de la dette extérieure / recettes d'exportations	37,4	19,5	22,2
Taux d'accroissement naturel de la population en ‰	15,1 ¹	14,8 ¹	15,5
Population au milieu de l'année (en 10 ⁷)	29 965 ¹	30 416 ¹	30 879
Taux d'activité	...	28,60*	27,79**
Taux de chômage	...	28,89*	27,30**

* Au 2^{ème} trimestre 2000 in données statistiques n°330

** Au 3^{ème} trimestre 2001 in données statistiques n°343

¹ Chiffres révisés comparativement à ceux présentés dans l' édition précédente « Algérie en quelques chiffres n° 30 & 31 ». (voir note explicative dans Données statistiques Démographie n°375).

QUELQUES INDICATEURS SOCIO - ECONOMIQUES

DESIGNATION	2002	2003	2004	2005
Taux de croissance en %				
de la PIB (en volume)	5,0	7,2	5,3	
du PIB (en volume)	4,8	6,9	5,2	
de l'indice des prix à la consommation	1,4	2,6	3,6	
de la production industrielle (public national)	1,1	1,1	0,9	
des prix à la production industrielle (public national)	3,0	3,8	4,5	
des prix à la production industrielle (Secteur privé)	- 0,4	0,6	1,5	
des prix de gros des fruits et légumes	6,9	4,2	7,1	
des prix de gros des fruits frais	2,5	8,8	-14,2	
des prix de gros des légumes frais	2,9	14,7	16,1	
de la production agricole (en volume)	1,3	19,7	6,4	
PNB / Habitant (en USD)	1 749,5	2 058,5	2 518,4	
Solde de la balance commerciale (MOB/MOB en 10 ⁴ \$ US)	6 710	11 138	14 271	
Solde de la balance des paiements (en 10 ⁴ \$ US)	3 660	7 469	9 251	
Taux de change moyen pondéré (1USD = ... DA)	79,6829	77,3947	72,0603	
Taux de change moyen pondéré (1 euro = ... DA)	75,3015	87,4291	89,6198	
Solde global du Trésor (en milliard de DA)	10,4 ⁽²⁾	476,7	161,2	
Monnaie et quasi-monnaie M2 (en 10 ⁹ DA)	2 901,5	3 354,9	3 756,2	
Encours de la dette extérieure/ recettes d'exportations	1,14	0,89	0,64	
Service de la dette extérieure / recettes d'exportations (en %)	20,8	16,6	16,5	
Taux d'accroissement naturel de la population en ‰	15,3	15,8	16,3	
Population au milieu de l'année (en 10 ⁷)	31 357	31 848	32 364	
Taux d'activité	...	27,51	42,1	
Taux de chômage	...	23,72	17,7	

⁽¹⁾ Chiffre révisé (voir AQC n° 32)

⁽²⁾ Au 3^{ème} trimestre 2001 in données statistiques n°343

¹ Chiffres révisés comparativement à ceux présentés dans l'édition précédente = Algérie en quelques chiffres n° 30 & 31 =. (voir note explicative dans Données statistiques Démographie n° 375).

⁽³⁾ Chiffres corrigés

QUELQUES INDICATEURS SOCIO - ECONOMIQUES

DESIGNATION	2007	2008	2009	2010	2011
Taux de croissance en %					
de la PIB (en volume)	3,4 ¹	1,6 ¹	1,0 ¹	3,3 ¹	2,1
du PIB (en volume)	3,4 ¹	2,0 ¹	1,7 ¹	3,6 ¹	2,6
de l'indice des prix à la consommation ⁴	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5
de la production industrielle (public national) ³	0,3	1,9	0,4	-2,5	0,4
des prix à la production industrielle ³ (public national)	4,2	5,7	3,4	3,1	2,2
des prix à la production industrielle (Secteur privé)	2,0	1,5	1,3	1,5	1,0
des prix de gros des fruits et légumes	16,9	- 0,2	12,6
des prix de gros des fruits frais	17,6	6,7	9,2
des prix de gros des légumes frais	2,0	7,2	18,8
de la production agricole (en volume)	2,5 ¹	-3,8 ¹	21,1 ¹	4,9 ¹	10,3
PNB / Habitant (en USD)	3 909,4	4 922,8 ¹	3 873,6 ¹	4 494,2 ¹	5 365,8
Solde de la balance commerciale (FOB/FOB en 10 ⁹ \$ US)	34,24	40,60	7,78	18,21 ¹	27,94
Solde de la balance des paiements (en 10 ⁹ \$ US)	29,55	36,99	3,86	15,33 ¹	20,06
Taux de change moyen pondéré (1USD = ... DA)	69,3757	64,5828	72,6349	74,3908	72,8567
Taux de change moyen pondéré (1Euro = ... DA)	94,9945	94,8635	101,2057	99,2212	102,2081
Solde global du Trésor (en milliard de DA)	454,8 ¹	-1 381,2 ¹	-1 113,7 ¹	-1 496,5	- 2 395,4
Monnaie et quasi-monnaie M2 (en 10 ⁹ DA)	5 994,6	6 955,9	7 173,1	8 280,7 ¹	9 929,2
Encours de la dette extérieure/ recettes d'exportations	0,09	0,07	0,12 ¹	0,09	0,06
Service de la dette extérieure / recettes d'exportations (en %)	2,3	1,5	2,1	1,1	0,8
Taux d'accroissement naturel de la population en ‰	18,6	19,2	19,6	20,3	20,4
Population au milieu de l'année (en 10 ³)	34 096	34 591	35 268	35 978	36 717
Taux d'activité en % ²	40,9	41,7	41,4	41,7	40,0
Taux de chômage en %	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0

¹ Chiffres révisés (voir AQC n° 38 & 41).

² Population active rapportée à la population en âge de travailler (Définition selon le Bureau International du Travail).

³Taux de croissance de la production et des prix à la production industrielle (public national) :
Chiffres révisés suite à la révision du champ d'enquête.

⁴ NB/ : il s'agit de l'indice des prix à la consommation à la nouvelle base 100 =2001, comparativement aux éditions précédentes, il était publié à la base 100=1989.

QUELQUES INDICATEURS SOCIO - ECONOMIQUES

DESIGNATION	2009	2010	2011	2012	2013
Taux de croissance en %					
de la PIB (en volume)	1,0	3,3	2,4	3,1	2,5
du PIB (en volume)	1,6	3,6	2,8	3,3	2,8
de l'indice des prix à la consommation ⁴	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3
de la production industrielle (public national) ³	0,4	-2,5	0,4	1,6	0,9
des prix à la production industrielle ³ (public national)	3,4	3,1	2,2	2,6	0,2
des prix à la production industrielle (Secteur privé)	1,3	1,5	1,0	2,9	0,6
de la production agricole (en volume)	21,1	4,9	11,6	7,2	8,8
PNB / Habitant (en USD)	3 858,5	4 478,2	5 382,8 ¹	5 485,1 ¹	5 353,1
Solde de la balance commerciale (FOB/FOB en 10 ⁹ \$ US)	7,784	18,205	25,961	20,167	9,316
Solde de la balance des paiements (en 10 ⁹ \$ US)	3,859	15,326	20,141	12,057	0,134
Taux de change moyen pondéré (1USD = ... DA)	72,6349	74,3908	72,8567	77,5359	79,3684
Taux de change moyen pondéré (1Euro = ... DA)	101,3940	99,2212	102,2081	102,1639	105,4233
Solde global du Trésor (en milliard de DA)	-1 113,7	-1 496,5	- 2 468,8	-3 246,2	-2 205,9
Monnaie et quasi-monnaie M2 (en 10 ⁹ DA)	7 173,1	8 280,7	9 929,2	11 015,1 ¹	11 941,5
Encours de la dette extérieure/ recettes d'exportations	0,12	0,09	0,06	0,05	0,05
Service de la dette extérieure / recettes d'exportations (en %)	2,1	1,1	0,8	1,1	0,8
Taux d'accroissement naturel de la population en ‰	19,6	20,3	20,4	21,6	20,7
Population au milieu de l'année (en 10 ³)	35 268	35 978	36 717	37 495	38 297
Taux d'activité en % ²	41,4	41,7	40,0	42,0	43,2
Taux de chômage en %	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8

¹ Chiffres révisés (voir AQC n° 42 & 43).

² Population active rapportée à la population en âge de travailler (Définition selon le Bureau International du Travail).

³ Taux de croissance de la production et des prix à la production industrielle (public national) : Chiffres révisés suite à la révision du champ d'enquête.

⁴ **NB/**: Il s'agit de l'indice des prix à la consommation à la nouvelle base 100 : 2001, comparativement aux éditions précédentes, il était publié à la base 100 : 1989.

الملخص:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة النقدية وتقييم أداءها دراسة حالة الجزائر (2000_2015)، لذا تمت صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: ما مدى فعالية السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري خلال الفترة (2000_2015)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف النهائية، المتمثلة في استقرار الأسعار، تحقيق النمو، الاقتصادي، التوازن في ميزان المدفوعات، التشغيل الكامل. إضافة إلى إبراز أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تنفيذه للسياسة النقدية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر قد تمكنت من بلوغ هدف استقرار الأسعار دون غيره من الأهداف وأولته الأهمية والأولوية دون غيره معتمدة في ذلك على استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية، بنك الجزائر، الأدوات غير المباشرة، التقييم، الأهداف النهائية .

Abstract

This research is about monetary policy and its performance in Algeria from 2000_2015, So the main problematic is created as follow . What is the effectiveness of monetary policy in Algeria's Central Bank from 2000 to 2015, The goal of this research is that evaluate the performance of monetary policy that is applicable by Algeria's Bank specially in what is related to the achievement of the final goals, in the stability of prices, the growth of economic, the balance of payments and fully operational .

In addition to highlight the main tools that the Bank of Algeria work with use it in the execution of monetary policy.

The result of this research explaine the idea that Algeria was able to reach the goal of price's stability rather than the other goals . Algeria depends or using the indirect tools to the monetary policy.

key words: Bank of Algeria, Monetary policy, evaluation, indirect tools, final goals.